للتعليق العام فقط: لا يستشهد به

آلية الإبلاغ المستقلة (أي أر أم): الأردن التقرير الختامي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

كتب هذا التقرير موظفو آلية الإبلاغ المستقلة مع مساهمات من منظمة شركاء الأردن

جدول المحتويات

نظرة عامة: الأردن 2
التشاور مع المجتمع المدني أثناء التنفيذ 4
حول التقييم 5
تنفيذ الالتزام 7
١ - تعزيز الإطار التشريعي الذي يحكم الحصول على المعلومات 9
٢- تعزيز المرافق المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة 12
٣ - تعزيز الإطار الذي يحكم حرية وسائل الإعلام 15
٤ - بدء وتعزيز نظام تسجيل الشكاوى وآليات المتابعة لمعالجة الشكاوى بصورة جادة وإحالتها إلى القضاء 18
ا) الشكاوى والتظلمات المتعلقة بإنتهاكات حقوق المواطن 18
ب) الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المحيطة بتوفيرها 21
٦. تطوير خدمات الرعاية الصحية وأتمتة قطاع الرعاية الصحية من خلال الروابط الإلكترونية 27
٧. تكوين منتدى حواري و مرصد للمواطنين لمتابعة إنفاذ خطة الحكومة وتقدمها 30
٨ - اعتماد مبدأ الإفصاح عن الميزانية وفقا للمعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي 33
٩ - وضع سياسات شفافة وتشاركية بشأن تغير المناخ 35
١٠ - إنفاذ سياسة مصادر البيانات المفتوحة 38

ملاحظة امنهجية 41

نظرة عامة: الأردن

آلية الإبلاغ المستقلة أي أر أم تقرير نهاية المدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

أدت خطة العمل الثالثة الأردنية إلى تحقيق تقدم هام في لامركزية السلطة السياسية وصياغة سياسة طموحة للبيانات المفتوحة. وفي حين أن أغلبية الالتزامات في مجالات السياسات الرئيسية كانت إما تنفذ بالكامل، أو بصفة معتبرة، بحلول نهاية الفترة، فإن الفرصة ما زالت قائمة لزيادة إشراك المجتمع المدني في تصميم وإنفاذ التزامات أكثر طموحا.

الجدول ١: نظرة سريعة		
□□□□□□	□□□□□□	
عدد الالتزامات	١١	
□□□□□□□□ □□□□□		
٦	٣	تام
٣	٢	معتبر
٣	٢	محدود
٣	٤	لم يبدأ
□□ □□□□□□□□□□ □□□...		
١٠	١٠	يتلاءم بوضوح بقيم الشراكة الحكومية المفتوحة
٣	٣	ذو تأثير تغييري محتمل
٩	٥	إنفاذ معتبر أو تام
٣	٣	□□□□□□ □ معا (✪)
□□ □□□□ □□□□□□□		
	٢	بارز
	٠	فائق
□□□□□ □□□□		
٣		عدد الالتزامات المستمرة في خطة العمل التالية

إن الشراكة الحكومية المفتوحة عبارة عن مبادرة دولية طوعية تهدف إلى تأمين الالتزامات من الحكومات إلى مواطنيها لتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد، وتسخير التكنولوجيات الجديدة لتعزيز الحوكمة. تجري آلية الإبلاغ المستقلة إستعراضا لأنشطة كل بلد من البلدان المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة. ويلخص هذا التقرير نتائج السنة الثانية من الإنفاذ في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى تموز/يوليه ٢٠١٨، ويتضمن بعض التطورات ذات الصلة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

وبدأ الأردن مشاركته الرسمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عندما أعلن وزير الخارجية ناصر جودة، نائب الملك عبد الله الثاني، عن نية البلاد المشاركة في المبادرة. فكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي المكتب الرئيسي المسؤول عن خطة عمل الأردن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وكانت نفس الوزارة المؤسسة المسؤولة عن خطة عمل الشراكة الحكومية المفتوحة الأولى. في حين كانت خطة العمل الثانية، تحت مسؤولية وزارة تنمية القطاع العام.

وتستهدف خطة العمل الثالثة في الأردن القضايا ذات الصلة بالسياق الوطني، مثل تطبيق قانون الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام ولامركزية السلطة السياسية من أجل الدفع بالمشاركة الشعبية على المستوى المحلي إلى الأمام. وتسعى التزامات أخرى إلى تحسين عمليات تسجيل الشكاوى.

و وضعت الحكومة سياسة وطنية للبيانات المفتوحة و قامت بإنفاذها في غضون مرحلة الإنفاذ ؛ وأتاحت الموارد للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية للوصول بشكل أفضل إلى نظام العدالة؛ ووسعت المنصات المتاحة لتسجيل ورصد الشكاوى الحكومية.

بيد أن بعض الالتزامات تفتقر إلى النطاق الكافي والطموح لمعالجة قضايا السياسة العامة المحددة من قبل أصحاب المصلحة. في حين واجهت بعض الالتزامات تأخيرات، حيث بدأ إنفاذها بعد الوقت المخصص لها. ولمعالجة هذه المسائل، يمكن للحكومة، في خطة العمل التالية، أن تسعى إلى نطاق أوسع في إشراك منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات الحكومية وغيرالحكومية الملكيتان)، وأن تركز

كتب هذا التقرير موظفو شركة آلية الإبلاغ المستقلة مع مساهمات من منظمة شركاء الأردن

على تعزيز حوار أكثر إيجابية بحيث يشعر أصحاب المصلحة بمعرفة خطة العمل تلك كل المعرفة. ويوصى أيضا بأن ينظر الأردن في إدراج الالتزامات وإنفاذها بفعالية في المجالات ذات الأهمية الوطنية، بما في ذلك تعزيز قانون حرية المعلومات، وتأمين البيئة التشغيلية لوسائل الإعلام، وتعزيز المساءلة العامة.

نشرت الحكومة الأردنية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ تقريرها الختامي عن التقييم الذاتي على موقع الوزارة.[1] كما نظمت وضع خطة العمل الرابعة واشتملت على التشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقد نُشر مشروع خطة العمل وفتح باب التعليق لمدة أسبوعين، ونشر بلغة إدارية باللغة العربية.

وقد أطلقت خطة العمل الرابعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وتتضمن خمس التزامات في المجموع، ثلاثة منها نقلت إلى خطة العمل هذه من سابقتها (الالتزامات ١ و٤ أ و١٠):

- الالتزام ١ أصبح الالتزام ٥: إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير إنفاذ قانون الوصول إلى المعلومات
- الالتزام ٤أ أصبح الالتزام ٤: توحيد الآلية الوطنية لشكاوى انتهاكات حقوق الإنسان وتطويرها
- الالتزام ١٠ أصبح الالتزام ٢: وضع وتعزيز تطبيق سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

والالتزامان الآخران هما التزامان جديدان يتصلان بالتوصيات الواردة في التقرير المرحلي لخطة العمل الثالثة؛ وهي تحسين العلاقة بين القطاع العام والمجتمع المدني في قضايا مثل إجراءات الحصول على التمويل الخارجي وتعزيز الحوار الوطني للنهوض بالاصلاحات السياسية في مجالات الانتخابات والأحزاب السياسية واللامركزية وتشريعات البلديات.

1 http://www.mop.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/pdf/ogp/EoTR_Jordan_OGP_3rd_NAP.PDF (تم الوصول إليه في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩)

التشاور مع المجتمع المدني أثناء الإنفاذ

تتبع البلدان المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة عملية تشاور عند إنشائها لخطة عملها وخلال إنجازها. كما تلتزم الحكومات بتحديد منتدى لتمكين إجراء مشاورات منتظمة بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن إنفاذ الشراكة الحكومية المفتوحة. يمكن أن تكون هذه مؤسسة سبق لها الوجود أو جديدة. ويلخص هذا الجزء تلك المعلومات.

و نظمت وزارة التخطيط و التعاون الدولي ثلاثة إجتماعات لأصحاب المصلحة لإطلاع منظمات المجتمع المدني على إنفاذ خطة العمل الثالثة في الأردن. ولدعوة أصحاب المصلحة بإختلاف إنتماءاتهم، وجه ممثلو وزارة التخطيط والتعاون الدولي رسائل إلكترونية شخصية وأخرى عامة.

ولقد حضر باحث آلية الإبلاغ المستقلة المشاورة الأولى لأصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بشأن الإنفاذ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد عقد النصف الأول من هذا الاجتماع بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوكالات الحكومية المنفذة وذلك لتقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في إنفاذ الالتزامات. ولم يحضر هذا الجزء من الاجتماع أي ممثل عن المجتمع المدني. غير أن النصف الثاني من الاجتماع شارك فيه أصحاب المصلحة في المجتمع المدني، وقدمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمحة عامة عن الالتزامات كما إستشير رأي المجتمع المدني بشأن الالتزامات.

واستضافت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مشاورات ثانية مع المجتمع المدني في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨. وفي هذا الاجتماع، دعت الوزارة ممثلي المجتمع المدني في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين إلى طرح التحديات فيما يتعلق بمشاركتهم مع الوكالات الحكومية المنفذة وبحث السبل التي يمكن بها التغلب على هذه التحديات. كما قدمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي معلومات مستكملة للمجتمع المدني عن حالة إنفاذ الالتزام.

وقد شهد الاجتماع النهائي لأصحاب المصلحة المتعددين، الذي عقد في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، مشاركة أكثر من ١٠٠ من الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها، من أجل إطلاق وحدة الحكومة المفتوحة التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.[1] كما قامت الوزارة بإطلاع المجتمع المدني على آخر المستجدات فيما يتعلق بإنفاذ الالتزام. وأفصحت الحكومة عن عملية أختيارها للإلتزامات المدرجة في خطة العمل، بما في ذلك الالتزامات التي أضيفت مباشرة نتيجة لتوصيات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفرصة لباحث أي أر أم بقراءة بعض التوصيات من التقرير المرحلي لمنتصف المدة. كما شكلت الوزارة عدة مجموعات منفصلة لدراسة مواضيع تستند إلى بعض الالتزامات الرئيسية بما فيها الوصول إلى المعلومات والبيانات المفتوحة.

وكانت إجتماعات أصحاب المصلحة تقتصر على الدعوة، وعقدت في عمان - ولم يعقد أي منتدى في محافظات أخرى. بيد أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي وجهت دعوات إلى نحو ٢٠٠ منظمة المسجلة في قاعدة بياناتها، واشتملت إجتماعاتها على مشاركة أصحاب المصلحة من خارج العاصمة.[2] وكما تأكد من خلال ملاحظات الحضور، فقد ضمت المنتديات أعضاء من منظمة أطباء بلا حدود ومنظمات غير حكومية مهنية أخرى، حيث امتدت في مجالات السياسة من حقوق المرأة وسيادة القانون إلى الشفافية وحماية البيئة وحرية الصحافة. كما حضر الاجتماع عدد من الوكالات المانحة.

وبالإضافة إلى هذه الاجتماعات، أشارت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى أن الأنشطة المضطلع عليها في إطار عدد من الالتزامات تنفذ بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع المجتمع المدني. وانتقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الالتزامات ٣ و٥ و١٠، على سبيل المثال، بوصفها أمثلة على مشاركة المجتمع المدني أثناء إنفاذ أنشطة الالتزام. وكما نوقش بالتفصيل أدناه، فإن هذه الالتزامات إما نفذت بصورة معتبر ة أو كاملة بحلول نهاية المدة.

الجدول ٢: التشاور أثناء الإنفاذ

نهاية المرحلة	منتصف المرحلة	المنتدى العادي لأصحاب المصلحة المتعددين

نعم	نعم	١ - هل وجد منتدى؟
نعم	نعم	٢ - هل اجتمع بانتظام؟

الجدول ٣: مستوى تأثير الشعب أثناء الإنفاذ

وقد إعتمدت أي أر أم "طيف المشاركة" للرابطة الدولية للمشاركة الشعبية (IAP٢) لتتناسب مع الشراكة الحكومية المفتوحة.[3] ويظهر هذا الطيف المستوى المحتمل لتأثير الجمهور على محتويات خطة العمل. وطبقا لأخلاقيات الشراكة الحكومية المفتوحة، يتعين على أغلب البلدان أن تسعى إلى صفة "متعاون".

نهاية المرحلة	منتصف المرحلة	مستوى التأثير العام أثناء إنفاذ خطة العمل	
		سلمت الحكومة سلطة إتخاذ القرار إلى أفراد الشعب.	**تمكين**
		كان هناك حوار تكراري **كما** ساعد الجمهور على وضع جدول الأعمال.	**تعاون**
✔		قدمت الحكومة تعليقات على كيفية النظر في المدخلات العامة.	**إشراك**
		بوسع عامة الناس أن يقدموا مدخلات.	**استشارة**
	✔	زودت الحكومة الجمهور بمعلومات حول خطة العمل.	إعلام
		لا تشاور	لا إستشارة

حول التقييم

يمكن العثور على المؤشرات والطرق المستخدمة لآلية الإبلاغ المستقلة في إنجاز بحوثها في **دليل إجراءات آلية الإبلاغ المستقلة**.[4] ويستحق أحد المقاييس، "الالتزام الناشئ" (✪)، المزيد من التفسير نظرا للإهتمام الخاص للقراء به وفائدته في تشجيع السباق إلى القمة بين البلدان المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة. وتُعتبر الالتزامات الناشئة التزامات نموذجية بالنسبة للشراكة الحكومية المفتوحة. ولكي يحصل المرء على نجمة، فإن الالتزام لابد أن يلبي العديد من المعايير:

- تتسم الالتزامات الناشئة المصحوبة بنجمة بخصوصية "متوسطة" أو "عالية". ويجب أن ينص الالتزام على أنشطة محددة بوضوح وخطوات تُتبع لإصدار حكم بشأن تأثيرها المحتمل.
- على لغة الالتزام أن توضح تناسبها بالحكومة المفتوحة. وعلى وجه التحديد، يجب أن ترتبط على الأقل بواحدة من قيم برنامج الوصول إلى المعلومات، أو المشاركة المدنية، أو المساءلة العامة.
- ومن المفروض أن يكون لهذا الالتزام أثر محتمل "تغييري" إذا نفذ بالكامل.[5]
- ويجب على الحكومة أن تحرز تقدما معتبر ا في هذا الالتزام خلال مدة إنفاذ خطة العمل، وأن تتلقى تقييما للإنفاذ "المعتبر" أو "التام".

ويمكن للالتزامات الناشئة أن تفقد مكانتها إذا كان إنجازها دون المستوى **المعتبر** أو **الكامل** في نهاية فترة إنفاذ خطة العمل.

وفي تقرير منتصف المدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، احتوت خطة عمل الأردن على التزام ناشئ واحد. وفي نهاية الفترة، واستنادا إلى التغيرات في مستوى الإنفاذ، تضمنت خطة عمل الأردن ثلاثة التزامات شاملة.

وأخيرا، تقدم الجداول في هذا القسم مقتطفا من ثروة البيانات التي تجمعها آلية الإبلاغ المستقلة أثناء عملية إعداد التقارير. للاطلاع على مجموعة البيانات الكاملة عن لأردن، يرجى الإطلاع على برنامج OGP Explorer على العنوان www.opengovpartnership.org/explorer.

عن "هل فتحت الحكومة؟ "

لتسجيل التغييرات في الحكومة، لجأت آلية الإبلاغ المستقلة إلى إدخال متغير جديد "هل فتحت الحكومة؟ " في تقارير نهاية المدة. يحاول هذا المتغير أن يتجاوز قياس المخرجات والنواتج إلى النظر في كيفية تغيير ممارسات الحكومة نتيجة لإنفاذ الالتزام.

وكما هو منصوص عليه، فإن بعض التزامات الشراكة الحكومية المفتوحة غامضة و/أو غير متناسبة بشكل واضح مع قيم برنامج الشراكة الحكومية المفتوحة ولكنها تحقق إصلاحات سياسية معتبرة. وفي حالات أخرى، تبدو الالتزامات المكتوبة وثيقة الصلة وطموحة ولكنها تفشل في فتح الحكومة في الشكل الذي أنفذت به. وتحاول متغيرة "هل فتحت الحكومة" الإلمام بتلك الخفايا.

"هل فتحت الحكومة؟ " يقوم المتغير بتقييم التغيرات في ممارسات الحكومة باستخدام الطيف التالي:

- أسوأ: يتفاقم انفتاح الحكومة نتيجة للالتزام.
- لم يتغير: لا توجد تغييرات في الممارسات الحكومية.
- ضئيل: بعض التغيير، ولكن بسيط من حيث تأثيره على مستوى الانفتاح.
- بارز: وهي خطوة إلى الأمام فيما يخص فتح الحكومي في مجال السياسات ذات الصلة، ولكنها تظل محدودة من حيث النطاق أو الحجم.
- فائق: إصلاح أدى إلى تحول من صيغة "العمل كالمعتاد" و ذلك في مجال السياسات المعمول بها من طرف الحكومة المفتوحة.

ولتقييم هذا المتغير، يقيم الباحثون الوضع الراهن في بداية خطة العمل. ثم يقومون بتقييم النتائج *على* أنها *منفذة* لإحداث تغييرات في تفتح الحكومة.

على القراء أن يدركوا بأن هذه التقارير لا تخلوا من قيود. تعد تقارير آلية الإبلاغ المستقلة النهاية بعد بضعة أشهر فقط من اكتمال دورة الإنفاذ. ويركز المتغير على النتائج التي يمكن ملاحظتها في ممارسات الحكومة المفتوحة في التي تمتد إلى عامين. ولا يسعى التقرير ولا المتغير بتقييم الأثر وذلك بسبب المنهجية المعقدة الآثار والإطار الزمني للتقرير.

1 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، جدول أعمال إطلاق وحدة حكومية مفتوحة تابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، https://drive.google.com/drive/folders/١Tm٥VD٠CY٨rBWAgekYKQIjUYLILIGek_pwh٠Jvl

2 مقابلة على الإنترنت مع ممثل منظمات المجتمع المدني، راغب شريم - المدير إنفاذي، صحيفة الحياة - راصد، ٢٠١٩.

3 https://cdn.ymaws.com/www.iap2.org/resource/resmgr/pillars/Spectrum_8.5x11_Print.pdf

4 دليل إجراءات آلية الإبلاغ المستقلة، https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual/

5 غير فريق الخبراء الدولي هذا المعيار في عام ٢٠١٥.

إنفاذ الالتزام

نظرة عامة على الالتزامات

وكجزء من الشراكة الحكومية المفتوحة، يتعين على البلدان أن تتعهد بالتزامات في خطة عمل مدتها سنتان. وتلخص الجداول الواردة أدناه مستوى إنفاذ في نهاية الفترة والتقدم المحرز بشأن "هل فتحت الحكومة؟ " باستعمال القياس المتري. وفيما يتعلق بالالتزامات التي أنجزت في منتصف المدة، سيقدم التقرير ملخصا لنتائج التقرير المرحلي ولكنه يركز على تحليل "هل فتحت الحكومة؟ " باستعمال المتغير. ولمزيد من التفاصيل عن هذه الالتزامات، يرجى الاطلاع على التقرير المرحلي لـ آلية الإبلاغ المستقلة الخاص بالأردن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وتركز خطة العمل هذه على مجالات تحسين الوصول إلى المعلومات، وتعزيز مشاركة الجمهور ومساءلته، وتحسين المساءلة الحكومية والشفافية. وقد صاغت الحكومة معظم خطة العمل ثم قدمت المسودة إلى المجتمع المدني لجمع الملاحظات. كما تشير الكثير من الالتزامات إلى مبادرات حكومية أخرى، بما في ذلك الميثاق الوطني للنزاهة والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان، فضلا عن أهداف التنمية المستدامة والرؤية والاستراتيجية الوطنية الأردنية لعام ٢٠٢٥.

الجدول ٤ : تقييم التقدم حسب الالتزام

نظرة عامة على الالتزام	خصوصية				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				التأثير المحتمل				إكمال				منتص ف المدة	نهاية المدة	هل فتحت الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عالي	الوصول إلى المعلومات	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	لا شيء	ثانوي	متوسط	تغييري	لم يبدأ	محدود	معتبر	تام			غير مستحق	بارز	ضئيل	لم يتغير	أسوأ
١ - الإطار التشريعي لمبادرة تكافؤ الفرص ✪			✔		✔							✔	✔					✔				✔		
٢- تعزيز المرافق المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة			✔		✔						✔				✔			✔				✔		
٣ - الإطار القانوني لحرية وسائل الإعلام		✔				✔				✔			✔									✔		

٤ - ألف - آلية الشكاوى			✓			✓		✓		✓			✓					✓			
													✓								
٤ - باء - الشكاوى			✓			✓		✓		✓						✓			✓		
																✓					
٥ - اللامركزية في القانون وانتخابات المجالس ✪			✓			✓						✓				✓				✓	
																✓					
٦ - خدمات الرعاية الصحية المؤتمتة			✓		غير واضح			✓						✓				✓			
														✓							
٧. منتدى المرصد التفاعلي لمراقبة خطط الحكومة وتقدمها			✓		✓			✓		✓			✓					✓			
														✓							
٨ - الميزانية والإفصاح المالي				✓	✓						✓					✓		✓			
																✓					
٩ - السياسات القائمة على المشاركة بشأن تغير المناخ		✓			✓	✓				✓				✓				✓			
														✓							
١٠- البيانات المفتوحة ✪			✓		✓	✓		✓				✓		✓					✓		
																✓					

١ - تعزيز الإطار التشريعي الذي يحكم الحصول على المعلومات

نص الالتزام:

وشددت الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بوضوح على أهمية تعديل قانون الوصول إلى المعلومات وسن هذا القانون. تُقر الخطة عن إختلالات معينة يعاني منها الإطار القانوني الحالي (الصادر في عام ٢٠٠٧ ، بينما تتضمن الخطة إنفاذ **مشروع نظام النزاهة الوطني** التزاما بمراجعة التشريعات المتعلقة بحماية الحق في الحصول على المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، قبلت الحكومة الأردنية العديد من توصيات **المجلة الدورية الدولية لحقوق الإنسان** في سنة ٢٠١٣ التي تنص على أهمية تنقيح البيئة التنظيمية التي تحكم الحق في الحصول على المعلومات. ويعاني إنفاذ القانون من نقص عام في الإجراءات المرتبطة بالقانون. وعلاوة على ذلك، فإن القانون الحالي لا يُعتبر الأداة القانونية الوحيدة التي تعالج مسائل الوصول إلى المعلومات. ونتيجة لذلك، هناك صعوبات تقنية وإدارية تتعلق بإدارة المعلومات في مختلف مؤسسات القطاع العام.

الهدف: مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

وصف موجز: إستعراض النظام التشريعي، وتحديد المشاكل القائمة في ممارسات وإدارة نظم المعلومات، واقتراح مجموعة من التعديلات التشريعية والإجرائية.

المراحل:

1. تم المراجعة المتخصصة بالنظام التشريعي الأردني و أنشئ فريق مراجعة وطني يضم منظمات المجتمع المدني. ٤/٧/٢٠١٨-٩/٨/٢٠١٨
2. تم وضع مصفوفة توضح العقبات والحواجز والتحديات في القوانين والتشريعات ذات الصلة. ١/٦/٢٠١٨-٣١/٨/٢٠١٨
3. تم إعداد وثيقة سياسات تشمل توصيات تتعلق بالتعديلات المحتملة وأفضل الممارسات. ١/٦/٢٠١٨-٣١/٨/٢٠١٨
4. تم مراجعة الرزمة المقدمة إلى البرلمان الأردني من أجل إقرار التعديلات المناسبة. ٣١/٨/٢٠١٨ – **جار**

المؤسسات المسؤولة: مجلس الاعلام

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: المكتبة الوطنية

تاريخ البدء: ٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ **تاريخ الانتهاء:** جار

هل فتحت الحكومة؟					منتصف المدة / نهاية المدة		إكمال		التأثير المحتمل				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				خصوصية				نظرة عامة على الالتزام
غير مستحق	بارز	ضئيل	لم يتغير	أسوأ	تام	معتبر	محدود	لم يبدأ	تغييري	متوسط	ثانوي	لا شيء	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	المساءلة العامة	المشاركة المدنية	الوصول إلى المعلومات	عالي	متوسط	منخفض	لا شيء	
		✓			✓			✓	✓							✓		✓			١ - ✪ عموما

هدف الالتزام:

ويهدف هذا الالتزام إلى تحسين البيئة التنظيمية التي تسير الحق في الحصول على المعلومات. وتشجع اللجنة، ضمن أنشطة أخرى، إنشاء **فريق مراجعة وطني** لمراجعة القانون الحالي وتدوين وثيقة سياسات تشمل التوصيات وأفضل الممارسات مراجعة المقترحات المقدمة إلى البرلمان لإجراء التعديلات اللازمة.

الحالة

منتصف المدة: لم يبدأ

ولم يبدأ الالتزام في السنة الأولى من إنفاذ خطة العمل.

نهاية المدة: كامل

وقد أنجز هذا الالتزام في نهاية المدة. وعلى الرغم من أن إنفاذ هذا الالتزام قد بدأ في وقت متأخر عندما قام رئيس الوزراء بمراسلة رئيس مجلس الإعلام (وهو أيضا وزير الثقافة) في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ يأمر فيها بمراجعة جميع التشريعات التي لها أثر على حرية المعلومات في الأردن، بما في ذلك قانون الوصول إلى المعلومات.[1] وبعد ذلك، قامت منظمة التنمية و التعاون الإقتصادي، بالاشتراك مع مركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو منظمة من منظمات المجتمع المدني يعمل في مجال حقوق الإنسان و التحول الديمقراطي على الصعيد المحلي، بجمع التعليقات والاقتراحات من أجل الإصلاح التشريعي من مختلف منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المركز الوطني لحقوق الإنسان، ومركز الدفاع عن حرية الصحفيين و مركز الشفافية الأردني.[2] وجمعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاشتراك مع مركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية ردود فعل المجتمع المدني في مصفوفة معلومات تحليلية، و أرسلتا هذه الملاحظات إلى رئيس مجلس الإعلام في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨.

وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، وجه مفوض الإعلام (وهو أيضا المدير العام لإدارة المكتبة الوطنية) رسالة رسمية إلى أعضاء مجلس الإعلام يأمرهم من خلالها بالتعليق على المشروع المقترح، المتعلق بالتعديلات التشريعية. وقام المجلس بمراجعة هذه التعديلات وتقديمها إلى مجلس الوزراء تمهيدا للإجراءات التشريعية في البرلمان. وقدم المجلس إلى وزير الثقافة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ مجموعة أولى من التعديلات، التي تبادلها مع مكتب رئيس الوزراء.

غير أن مشروع تعديل قانون[3] الوصول إلى المعلومات قدم وبقي في البرلمان منذ عام ٢٠١٢، ولم تتمكن الحكومة من بدء مناقشة التعديل الجديد في المكتب التشريعي. لذلك كان على رئيس الوزراء إلغاء التعديل السابق للمباشرة في إجراء التعديلات الجديدة. وبدأ رئيس الوزراء هذه العملية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بعد فترة إنفاذ خطة العمل.[4]

هل فتحت الحكومة؟

عموما: ضئيل

الوصول إلى المعلومات: لم يتغير

ولا يؤثر هذا الالتزام على زيادة الوصول إلى المعلومات لأن الإنفاذ لم يسفر عن إقرار تعديلات للقوانين التي تحكم حرية المعلومات في الأردن. بيد أنه نظرا لاتخاذ عدد من الخطوات الرئيسية لاستعراض التشريعات ذات الصلة وإعداد تعديلات لمناقشتها في البرلمان، فإن هذا الالتزام يمثل خطوات هامة في الإتجاه الصحيح.

المشاركة المدنية: ضئيل

وعلى الرغم من أن هذا الالتزام لم يكن متوقعا من قبل، إلا أنه ساهم في حدوث تحسن هامشي في المشاركة المدنية، من خلال إشراك المجتمع المدني في البت في التعديلات التشريعية المقترحة. وقال هيثم أبو عطية، من مركز الدفاع عن حرية الصحفيين، إن قرار رئيس الوزراء بإلغاء التعديلات السابقة، ومتابعة التعديلات الجديدة بالتشاور مع المجتمع المدني، لاقى إستحسان منظمات المجتمع المدني.[5]

المضي إلى الأمام؟

وعلى الرغم من أن إقرار تعديلات جديدة على القانون قد توقف إلى حين بسبب ضرورة إلغاء التعديلات القائمة، فإن منظمات المجتمع المدني، مثل محامون بلا حدود، ما زالت متفائلة بشأن إمكانية تقديم تعديلات جديدة.[6]

وقد تم إنفاذ الالتزام في خطة العمل الرابعة. ويهدف الالتزام الجديد إلى تنقيح الإجراءات المتصلة بإنفاذ قانون الوصول إلى المعلومات الصادر في عام ٢٠٠٧ وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. كما يسعى إلى بناء نظام موحد لإدارة وتصنيفات المعلومات الحكومية، مع مراعاة التحديات والقضايا المختلفة التي تواجهها كل وحدة حكومية. ويتمثل التحدي الأكبر الذي سنواجهه أثناء خطة العمل التالية في التحول إلى الممارسات الملزمة قانونا والتي تنص على الإلتزام المؤسسات الحكومية بنشر المعلومات بشكل افتراضي، وهو ما من شأنه أن يلبي إحتياجات عامة الناس بشكل أفضل.

1 إنعام مطوي، مركز تنسيق **ش ح م**، مقابلة أجرتها باحثة آلية الإبلاغ المستقلة، ديسمبر ٢٠١٨؛ تعليقات على الإنترنت من مي عليمات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

2 تعليقات إلكترونية من مي عليمات ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛ وردود فعل على الإنترنت من ممثل منظمات المجتمع المدني، راغب شريم - المدير إنفاذي، صحيفة الحياة - رصدر، ٢٠١٩.

3 قانون الوصول إلى المعلومات، رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٧.

4 جريدة الرأي، "تسحب الحكومة مشروع الحق في المعلومات الحالي من البرلمان"، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. https://bit.ly/2Qz1jJC

5 هيثم أبو عطية، مقابلة أجراها باحث آلية الإبلاغ المستقلة، أيار/مايو ٢٠١٨.

6 تعمل منظمة محامون بلا حدود على سلسلة من التعديلات الجديدة، بما في ذلك تعديل قانون الجرائم الإلكترونية. و قد اعتبر صدام أبو عزام المدير إنفاذي للمحامين بلا حدود قرار رئيس الوزراء نافذة مهمة للفرص و ذكر أن المجتمع المدني يعمل بسرعة على صياغة التعديلات و تقديمها في الوقت المناسب. صدام أبو عزام ، المدير إنفاذي، منظمة محامون بلا حدود، مقابلة هاتفية أجراها باحث آلية الإبلاغ المستقلة، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢- تعزيز المرافق المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

نص الالتزام:

وكشف التعداد العام الوطني الذي أجرته دائرة الإحصاء العامة الأردنية عام ٢٠١٥ أن ١١ في المائة من السكان يعانون من إعاقة من نوع ما، في حين أن ٢.٦٤ في المائة من السكان يعانون من إعاقة جسدية على وجه التحديد. ويفتقر قطاع العدالة، بما في ذلك المحاكم، إلى النظم والآليات التي توفر للأشخاص ذوي الإعاقة المعلومات اللازمة عن إجراءات التقاضي والإجراءات التطبيقية و الإشارات اللازمة والمعلومات المتعلقة بكيفية إستخدام مرافق المحكمة بطريقة مفهومة (أي ترجمة المعلومات بلغة برايل أو غيرها من الوسائل المبسطة). وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد نظم آلية أو قواعد بيانات إلكترونية يمكن أن توفر للأشخاص ذوي الإعاقة القدرة على الوصول بسهولة إلى المعلومات المتصلة بعملية التقاضي بطريقة تراعي ظروفهم الخاصة. ويؤدي عدم توفر هذه المعلومات إلى كبح في توفير الخدمات الرئيسية لقطاع معتبر من السكان، ولا سيما الخدمات المتصلة بالوصول إلى العدالة. ويهدف هذا الالتزام إلى توفير معلومات عن مرافق المحاكم من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من إستخدام المحاكم على نحو أفضل وفقا لطبيعة ونوع الإعاقة.

الهدف: تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على المعلومات المتعلقة باستخدام النظام القضائي.

وصف موجز: توفير معلومات عن مرافق المحاكم للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة باستخدام المحاكم على نحو أفضل وفقا لطبيعة ونوع الإعاقة.

المراحل :

1. تم تشكيل فريق عمل يتألف من الأطراف المعنية، بما في ذلك ممثلو منظمات الإعاقة غير الحكومية، كما إتسعت إلى صياغة مشاريع عمل للفريق العامل.
2. نظام معلومات وبيانات مصمم لتحديد إجراءات المحاكم والمبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة بلغة برايل أو غيرها من الوسائل المبسطة.
3. إختبار عينات من الوثائق المصممة للاستخدام في عدد محدود من المحاكم المركزية.
4. قياس فعالية الوثائق المصممة للاستخدام من طرف الأشخاص ذوي الإعاقة

المؤسسة المسؤولة: وزارة العدل

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، جمعية أسر وأصدقاء ذوي الإعاقة (منظمة غير حكومية)، برنامج سيادة القانون في الأردن التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

تاريخ البدء: ١ يناير ٢٠١٧ **تاريخ الانتهاء:** ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠

هل فتحت الحكومة؟					منتصف المدة / نهاية المدة		إكمال		التأثير المحتمل				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				خصوصية				نظرة عامة على الالتزام
غير مستحق	بارز	ضئيل	لم يتغير	أسوأ	تام	أساسي	محدود	لم يبدأ	تغييري	معتدل	ثانوي	لا شيء	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	المساءلة العامة	المشاركة المدنية	الوصول إلى المعلومات	عالي	متوسط	منخفض	لا شيء	
		✔				✔				✔						✔		✔			٢ - عموما
					✔																

هدف الالتزام:

ويهدف هذا الالتزام إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على المعلومات المتعلقة باستخدام نظام العدالة. وتشمل الأنشطة المضطلع عليها في إطار هذا الالتزام تحويل جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بعملية التقاضي إلى طريقة برايل، وكذلك توفير أشكال إلكترونية للمعلومات التي يمكن أن يستخدمها الأشخاص ذوو الإعاقة.

الحالة

منتصف المدة: معتبر

وقد أنجز الالتزام إلى حد معتبر. وفي السنة الأولى، أنشأت الوزارة فريقا عاملا يتألف من مؤسسات حكومية وممثلين عن منظمات غير حكومية. إنصب الفريق العامل على مسائل الإعاقة وصاغ بعد ذلك مقاييس وتوصيات لتقييم إمكانية الوصول إلى المباني العامة بالإضافة إلى إطلاق حملة توعية عامة. ووفقا لما ذكرته الوزارة، فإن مجالس الإرشاد التي أجريت بطريقة برايل -و التي سبق أن اختبرها الأشخاص ذوو الإعاقة - قد وضعت في دائرة الادعاء وإدارة الإنفاذ القضائي. وعلاوة على ذلك، وضعت الوزارة قرصا مضغوطا يقدم مساعدة سمعية وبصرية لمن يعاني من ضعف في السمع. كما أنتجت سلسلة من الوحدات التدريبية ركزت على[1] إمكانية وصول المعوقين إلى وزارة العدل. وإضافة إلى هذا الجهد، عقد برنامج[2] سيادة القانون التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جلسات مع الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أجريت دراسة حاسمة لقياس التحديات المتبقية بعد نهاية السنة الأولى.[3]

نهاية الفترة: مكتمل

وقد أنشئ الفريق العامل في منتصف المدة (المحطة ٢-١) وأنشأت وزارة العدل مجالس توجيه باستخدام نظام برايل في الإدارة التنفيذية في عمان وإدارة الادعاء العام ومحكمة الإحداث (المحطة ٢-٢).[4]

وقد أجرى مشروع سيادة القانون التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دراسة إستقصائية لتحديد الاحتياجات والتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. ونتيجة لهذا المسح، أضافت وزارة العدل مجالس توجيهية للأشخاص الذين يعانون من عاهات بصرية، وقد أثبتت فعاليتها في زيادة سهولة حركة الأشخاص ذوي الإعاقة [5] البصرية (المحطة ٢-٣). وبالإضافة إلى ذلك، نظمت وزارة العدل سلسلة من الدورات التدريبية لموظفي المحاكم والقضاة في مناطق الشمال والوسط والجنوب. وركزت الجلسات على آداب مساعدة المصاب بإعاقة، وكيفية تبادل الخدمات المقدمة له. وقدم المجلس الأعلى للمعوقين دورات تدريبية إضافية.[6]

كما أجرى مشروع سيادة القانون التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دراسة لتحديد التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة الحركية والسمعية في الحصول على المعلومات من قطاع العدالة. وبعد استيفاء المقاييس التقييمية ذات الصلة، تم الوصول إلى هذه المرحلة بنجاح وأصبح بوسع الأشخاص ذوي الإعاقة الآن الحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية إستخدام نظام العدالة بفعالية. ومنذ منتصف المدة، أتيحت المعلومات والوثائق المتعلقة بعملية التقاضي بطريقة برايل وبمختلف الأشكال الإلكترونية (المرحلة ٢-٢).

قامت وزارة العدل بتوفير صور سمحت لباحث شركة آلية الإبلاغ المستقلة بالتحقق من إتمام المراحل المختلفة. وقدمت الوزارة أيضا سجلات الحضور وتسجيلات لحلقات عمل تدريبية (المرحلة ٤).

هل فتحت الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: ضئيل

ويهدف هذا الالتزام إلى توفير معلومات عن مرافق المحاكم لزيادة إمكانية وصول المعوقين. ففي السابق لم تكن هناك آليات لتوجيه الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو أي إعاقات أخرى في مختلف المحاكم الحكومية أو في وحداتها، على الرغم من أن ١١ في المئة من سكان الأردن يعانون من إعاقة ما.[7] وقد أدى غياب هذه الآليات إلى إعاقة توفير الخدمات الرئيسية لشريحة معتبرة من السكان.

ونتيجة لإنفاذ هذا الالتزام، تم تركيب لوحات إرشادية وترجمة برايل. وقد أدى إنفاذ هذا الالتزام إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المحاكم القضائية وعملية التقاضي للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، مما زاد من عدد المدنيين الذين تحصلوا على المعلومات.

ومقارنة بالوضع القائم في بداية خطة العمل، أدى هذا الالتزام إلى زيادة الشمول بالنسبة لأولئك الذين كانوا في السابق غير قادرين على الحصول على معلومات هامة. بيد أن هذا الالتزام لا يفتح الحكومة إلا بشكل ضئيل، لأنه لا يوفر إلا تسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. وفيما يتعلق بأنواع أخرى من الإعاقة، فلم ينفذ أي تحسن أو إدخال آليات لزيادة إمكانية الوصول إلى نظام العدالة. فعلى سبيل المثال، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة الجسدية يواجهون نفس التحديات التي واجهوها في بداية هذا الالتزام. ومع ذلك، فهي خطوة إلى الأمام بالنسبة إلى الحكومة المفتوحة في مجال الوصول إلى المعلومات، وخاصة بالنسبة لقطاع مهمش من المجتمع.

المضي إلى الأمام؟

ولم يتم إنفاذ هذا الالتزام في خطة العمل التالية. وينبغي دراسة المزيد من المرافق الحكومية وتكييف الاستراتيجيات لتحسين إمكانية وصول المعوقين إلى هذه المرافق. يوصي الباحث في شركة آلية الإبلاغ المستقلة بأن تقوم منظمات مثل المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة بإجراء بحوث لتقييم الحالة الراهنة لإمكانية الوصول إلى جميع الوكالات الحكومية الرئيسية واقتراح إجراءات تستند إلى تلك النتائج. كما يمكن إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في المشاورات العامة لتحديد أولوية المرافق التي تتطلب ترميمات. وقد تشمل التعديلات على منحدرات ورافعات حسب الحاجة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة تقييم التحديات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة السمعية بحيث تتكيف المرافق وفقا للإحتياجات.

1 وقدمت الوزارة جدول الأعمال واسم الميسر لكل تدريب، الذي عقد في ٢ و ٦ و ١٣ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.
2 روشان الكردي، منسق برنامج سيادة القانون في الأردن التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مقابلة هاتفية، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.
3 وأبلغ باحث آلية الإبلاغ المستقلة بأن نتائج الدراسة لم تنشر وأنها غير مخولة بمشاركتها.
4 وقامت بالتحقق سامية الجابر، رئيسة التخطيط والتنمية، وزارة العدل، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
5 سامية الجابر، رئيسة التخطيط والتنمية، وزارة العدل، مقابلة أجرتها باحثة في آلية الإبلاغ المستقلة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
6 المرجع نفسه.
7 سامية الجابر، رئيسة التخطيط والتنمية، وزارة العدل. استنادا إلى تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٥.

٣ - تعزيز الإطار الذي يسير حرية وسائل الإعلام

وأكدت كل من الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة عمل النظام الوطني للنزاهة على ضرورة مراجعة وتنقيح الإطار التشريعي الذي يسير عمل وسائل الإعلام ومواءمة التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بحرية التعبير وحرية الرأي في إطار أحكام الدستور. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة لاتخاذ إجراءات لمعالجة القضايا المتعلقة بترخيص وسائل الإعلام وتنظيم قطاع الإعلام بشكل يعزز الحق في حرية الرأي والتعبير ويضمن حق الشعب في المعرفة. ويهدف هذا الالتزام إلى معالجة الآثار الناجمة عن التوسع السريع لقطاع وسائل الإعلام، وظهور وسائل الإعلام الإلكترونية على نطاق واسع، والحاجة إلى أدوات تنظيمية وتشريعية تواكب هذا النمو.

الهدف: ضمان إستقلال وسائل الاعلام وحماية حق التعبير.

وصف موجز: وضع وإنفاذ إطار تقني لتحديد أفضل الممارسات التي ينبغي تطبيقها لتعزيز حرية الصحافة. ويشمل ذلك وضع مجموعة من التعديلات التشريعية لتقديمها إلى البرلمان.

المراحل :

1. إنشاء منتدى وطني يقوم بدور إستشاري لمساعدة أصحاب المصلحة في مجال حرية وسائل الإعلام (الحكومة والمنظمات الإعلامية والمجتمع المدني والنقابات والخبراء)
2. التوصيات والاقتراحات المجمعة المتعلقة بتحسين حرية وسائل الإعلام من جميع الموارد المتاحة.
3. آلية أنشئت لإشراك الجمهور في المناقشات المتعلقة بحرية الصحافة (منتدى إلكتروني تفاعلي).

المؤسسة المسؤولة: اللجنة الإعلامية الأردنية (التي كانت مكلفة سابقا بوزارة شؤون الإعلام)،

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: لا شيء

تاريخ البدء: ٠١ كانون الثاني ٢٠١٧ **تاريخ الانتهاء:** ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨

هل فتحت الحكومة؟					منتصف المدة / نهاية المدة		إكمال		التأثير المحتمل				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				خصوصية				نظرة عامة على الالتزام
غير مستحق	بارز	ضئيل	لم يتغير	أسوأ	تام	أساسي	محدود	لم يبدأ	تغييري	معتدل	صغير	لا شيء	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	المساءلة العامة	المشاركة المدنية	الوصول إلى المعلومات	عالي	متوسط	منخفض	لا شيء	
		✔				✔					✔				✔					✔		٣ - عموما

هدف الالتزام:

ويسعى هذا الالتزام إلى معالجة المشاكل المرتبطة بنقاط الضعف التي تحكم حرية وسائل الإعلام. وبعد الثورة المصرية، طرح النظام الأردني تعديلات تلزم المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام بالتسجيل لدى **جمعية الصحافة الأردنية** التي تسيطر عليها الحكومة. وعلى نحو مماثل، تضطر وسائل الإعلام إلى الدفع للانضمام إلى **لجنة**

الإعلام الأردنية، مما يحد من إنضمام المشاريع الصغرى. ولمعالجة هذه المشاكل، يتمثل نهج الالتزام في إنشاء منتدى وطني كوسيلة لتلقي المشاورات والتوصيات بشأن حرية وسائل الإعلام، فضلا عن إنشاء آلية لإشراك الجمهور في المناقشات المتعلقة بحرية الصحافة.

الحالة

منتصف المدة: لم يبدأ

ولم يبدأ الالتزام في السنة الأولى من إنفاذ خطة العمل.

نهاية المدة: معتبر

وقد أحرزت الحكومة تقدما معتبر ا في هذا الالتزام بعد منتصف المدة. ووفقا للمرحلة ٣-٢، اتصلت لجنة وسائل الإعلام بمنظمات المجتمع المدني والنقابات وممثلي وسائل الإعلام لطلب التوصيات والاقتراحات بشأن كيفية تحسين حرية الصحافة. وأصدرت لجنة وسائل الإعلام أيضا بيانا صحفيا في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٨ تطلب فيه توصيات ومقترحات من منظمات المجتمع المدني المعنية لتحسين حريات وسائل الإعلام.[1]

ووفقا للمرحلة ٣-٣، عقدت لجنة وسائل الإعلام إجتماعا مع إحدى منظمات المجتمع المدني، وهي شبكة وسائل الإعلام المجتمعية، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ لوضع آلية ومنهجية للحصول على أراء الجمهور فيما يخص تحسين حرية وسائل الإعلام. ونتيجة لهذا الاجتماع، اتفقت اللجنة على أن يعد الباحثون أطروحات بشأن المواضيع التالية فيما يتعلق بحرية وسائل الإعلام: التشريعية والسياسية والاجتماعية والمهنية. وستنشر هذه البحوث للتعليق العام على وسائل لإعلام الاجتماعية بعد فترة إنفاذ خطة العمل.[2]

وقامت لجنة وسائل لإعلام أيضا، فيما يتعلق بهذه المبادرات، بتحديث موقعها على شبكة الإنترنت وتشغيل صفحة على فيسبوك في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ (أنشئت لأول مرة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).[3] كما هو متوخى في المرحلة ٣.٣، سيسمح هذا التحديث للمواطنين بإجراء محادثات تفاعلية مع المفوضية عبر فيسبوك ماسنجر. وعلى الرغم من أن اللجنة قد تجاوزت فترة إنفاذ خطة العمل، فقد أنشأت أيضا صفحة على حساب فيسبوك للجنة الشكاوى لتلقي الشكاوى من خلال برنامج ماسنجر ونشر الأنشطة المتصلة باللجنة.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لم تنشئ الحكومة المنتدى الوطني في مجال حرية وسائل الإعلام بحلول نهاية الفترة (الملرحلتان ٣-١).

هل فتحت الحكومة؟

المشاركة المدنية: ضئيل

وقد أسهم إنفاذ هذا الالتزام في تحقيق تحسن ضئيل في المشاركة المدنية والحكومة المفتوحة. وعلى الرغم من أن الالتزام وفر فرصا جديدة للمواطنين والمجتمع المدني والاتحادات ووسائل الإعلام للمشاركة في مناقشات بشأن كيفية تعزيز حرية وسائل الإعلام في الأردن، فإن هذه الفرص اقتصرت على تقديم المدخلات والشكاوى عن طريق الشبكات الاجتماعية، والتشاور شخصيا مع منظمة واحدة من منظمات المجتمع المدني؛ **شبكة إعلام المجتمع**. ومن ثم، أعربت منظمات المجتمع المدني وصحفيون من منظمة محامون بلا حدود ومركز الدفاع عن حرية الصحفيين عن أن الحكومة لم تفعل ما يكفي لتيسير المشاركة ولتوجيه الدعوة إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى لتقديم تقاريرها.[4]

المضي إلى الأمام؟

ولم ينقل هذا الالتزام إلى خطة العمل التالية. ويمكن أن تشمل الخطوات التالية وضع التزام محدد بالمراحل يمكن قياسها، مما سيؤدي بفعالية إلى سن تشريعات تحسن الإطار المتعلق بحرية وسائل الإعلام. ويمكن أن يكون أصحاب المصلحة في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام المستقلة، في طليعة عملية تطوير وإنفاذ هذا

الالتزام. ويمكن تشكيل فريق عامل للإشراف على العملية برمتها، يتألف من ممثلين رئيسيين عن منظمات المجتمع المدني، وصحفيين مستقلين، وممثلين عن الحكومات، ووسائل إعلام رسمية وغير رسمية.

1 البيان الصحفي للجنة الإعلام، http://www.mc.gov.jo/DetailsPage/NewsDetails?ID=48
2 قدمه مجد الأمد، رئيس وحدة القضايا (الشؤون القانونية) في لجنة وسائل الإعلام، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
3 صفحة لجنة الإعلام على فيسبوك، https://www.facebook.com/mediacommissionjo/
4 المقابلات التي أجراها باحث شركة آلية الإبلاغ المستقلة في الاجتماع الذي عقده أصحاب المصلحة المتعددين، مركز حياة، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٤ - بدء وتعزيز نظام تسجيل الشكاوى وآليات المتابعة لمعالجة الشكاوى بصورة جادة وإحالتها إلى القضاء

ا) الشكاوى والتظلمات المتعلقة بإنتهاكات حقوق المواطنين

ويتناول هذا الالتزام عدد وتنوع الآليات التي ينبغي أن تتلقى شكاوى المواطنين ومتابعتها. وأدرك واضعو الخطة الوطنية لحقوق الإنسان نطاق المشاكل التي قد تنشأ عن تنوع الآليات. وتقضي الخطة بإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن كافة الشكاوى المسجلة في الأردن. وفي الوقت نفسه، يسعى الالتزام إلى رفع مستوى الجدية في تلقي الشكاوى ومتابعتها، بالإضافة إلى تفعيل خيارات المساءلة، بما في ذلك المساءلة القضائية عند الضرورة.

الهدف: جعل آلية الشكاوى والتظلمات أكثر توفرا للمواطنين بشكل أكثر فعالية وتنظيما.

وصف موجز: إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية موحدة لشكاوى المواطنين، يمكن للمواطنين إستخدامها لمتابعة الإجراءات المتخذة بشأن هذه الشكاوى في جميع المراحل، مع الحفاظ على المساواة بين الجنسين في إستخدام هذا النظام وإدارته.

المراحل :

1. تم إصدار التعليمات من الحكومة للجهات والمؤسسات ذات العلاقة بتوجيههم للعمل معا على إنشاء قاعدة بيانات للشكاوي و تعيين قسم لإدارة عملية جمع البيانات وتحديد مواصفات نظام قاعدة البيانات واقامة الروابط بين مختلف المؤسسات ذات العلاقة في اطار قاعدة البيانات.
2. تم تصميم النظام الوظيفي لقاعدة البيانات واكتمال تطويره التقني.
3. تم الإطلاع على إختبار العينة المتعلق بأداء وظائف قاعدة البيانات و ذلك بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والنقابات وبعض الجامعات، بشرط أن يسمح نظام قاعدة البيانات بما يلي:

    3.2 تزويد المواطنين بالقدرة على الوصول إلى قاعدة بيانات الشكاوى.

    3.2 تمكين المواطنين من المتابعة الإلكترونية للإجراءات المتخذة في جميع المراحل عملية تقديم الشكاوى.

    3.3 تمكين المواطنين من تسجيل ملاحظاتهم حول عملية متابعة الشكاوى.

4. إصدار قرار رئيس الوزراء يلزم المؤسسات الحكومية بنشر رابط موقع قاعدة البيانات في مكان جلي داخل المكاتب وعلى المواقع الالكترونية.

المؤسسة المسؤولة: مكتب المنسق الوطني لحقوق الإنسان

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: لا شيء

تاريخ البدء: ١ يناير ٢٠١٧ **تاريخ الانتهاء:** ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

هل فتحت الحكومة؟					منتصف المدة		إكمال		التأثير المحتمل				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				خصوصية				نظرة عامة على الالتزام
					نهاية المدة																
غير مستحق	بارز	ضئيل	لم يتغير	أسوأ	تام	معتبر	محدود	لم يبدأ	تغييري	متوسط	صغير	لا شيء	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	المساءلة العامة	المشاركة المدنية	الوصول إلى المعلومات	عالي	متوسط	منخفض	لا شيء	
			✓					✓			✓		✓		✓			✓			٤ - ألف - عموما
								✓													

هدف الالتزام:

ويهدف هذا الالتزام إلى زيادة الاستجابة لشكاوى المواطنين من انتهاكات حقوق الإنسان، مع تسهيل تسجيل المواطنين لشكاواهم من خلال قاعدة بيانات موحدة.

الحالة

منتصف المدة: لم يبدأ

ولم يبدأ الالتزام في السنة الأولى من إنفاذ خطة العمل.

نهاية المدة: لم يبدأ

وقد قدم باحث شركة آلية الإبلاغ المستقلة عدة طلبات للحصول على معلومات من مكتب منسق حقوق الإنسان، ولكن جميع الطلبات (عن طريق البريد الإلكتروني والهاتف) لم تتلق ردا.[1]

بيد أن مكتب منسق حقوق الإنسان، وفقا لما ذكره ممثل و منسق وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن مكتب منسق حقوق الإنسان واصل إتخاذ خطوات أولية نحو إنفاذ هذا الالتزام خلال فترة خطة العمل.[2] وعلى وجه التحديد، أجرى مكتب منسق حقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمة "محامون بلا حدود" - وهي منظمة محلية من منظمات المجتمع المدني، دراسة عن إنشاء نظام وطني للشكاوى فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وأجريت هذه الدراسة بطريقة شاملة؛ بإشراك الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية في سلسلة من المشاورات المتكررة. ومن المقرر أن ينشر مكتب منسق حقوق الإنسان نتائج هذه الدراسة بعد فترة إنفاذ خطة العمل هذه.

هل فتحت الحكومة؟

المشاركة المدنية: ليس هناك تغير

وكان لهذا الالتزام القدرة على تسهيل تسجيل المواطنين للشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، من خلال توحيد نظام التظلم وزيادة إستجابة الحكومة للشكاوى. بيد أنه نظرا لأن هذا الالتزام لم يبدأ خلال فترة إنفاذ خطة العمل، فإن هذا الالتزام لم يسهم في تغيير الممارسة الحكومية.

المضي إلى الأمام؟

وقد تم إنفاذ هذا الالتزام في خطة العمل الرابعة. ويشير الالتزام ٤ في خطة العمل الجديدة إلى توحيد وتطوير الآلية الوطنية لشكاوى انتهاكات حقوق الإنسان. ويتضمن الالتزام إضافة ميزة إلى آلية الشكاوى الحالية، "بخدمتكم"، للسماح للمواطنين بتقديم شكاوى تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

[1] وقد اتصل هاتفيا بمنسق الحكومة من مكتب منسق حقوق الإنسان في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وبناء على تلك الدعوة، وافقت على تبادل المعلومات المتعلقة بهذا الالتزام، ولكن ذلك لم يحدث. أرسل باحث آلية الإبلاغ المستقلة رسائل بريد إلكتروني ونصوص للمتابعة حتى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ولكنه لم يتلق أي إجابة.

[2] تعليقات على الإنترنت من ماي عليمات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

ب) الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المحيطة بتوفيرها

نص الالتزام:

يساهم هذا الالتزام في تعزيز آليات الشكاوى من خلال الشبابيك المركزية لتسجيل الشكاوى وذلك بتوفير نوافذ في الدوائر الحكومية، مع ضمان وجود شباك مركزي مخصص بتسجيل الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المحيطة بتقديم هذه الخدمات.

الهدف: توفير قنوات اضافية لتلقي الشكاوى المواطنين والمتعاملين مع الحكومة على نطاق أوسع وبشكل أكثر تنظيما.

وصف موجز: وضع نظام إلكتروني لإدارة تسجيل الشكاوى والتظلمات المتعلقة بتقديم الخدمات والبيئة المحيطة بها. معالجة الشكاوى وإيجاد الحلول المناسبة لها المبنية على العدل والمساواة والشفافية.

المراحل:

1. إصدار نظام تشريعي (لوائح/تعليمات) لإضفاء الطابع المؤسسي على وجود نظام مركزي لتلقي الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية.
2. إطلاق نظام تلقي الشكاوى الالكترونية المتعلقة بالخدمات والبيئة المحيطة بتوفيرها.
3. وضع نظام للجميع، لتلقي الشكاوى وتوفيره أيضا في شكل تطبيق للهاتف المحمول من خلال موقع وزارة تنمية القطاع العام/البوابة الإلكترونية للحكومة الأردنية.
4. عقد ورشة عمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى لشرح النظام ووظائفه.

.....

المؤسسة المسؤولة: وزارة تنمية القطاع العام

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: رئيس الوزراء وجميع الوزارات والإدارات الحكومية، والمركز الوطني للاتصالات، والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني

تاريخ البدء: ١ يناير ٢٠١٧ **تاريخ الانتهاء:** تام

هل فتحت الحكومة؟					منتصف المدة / نهاية المدة		إكمال		التأثير المحتمل				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				خصوصية				نظرة عامة على الالتزام
غير مستحق	بارز	ضئيل	لم يتغير	أسوأ	تام	معتبر	محدود	لم يبدأ	تغييري	متوسط	صغير	لا شيء	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	المساءلة العامة	المشاركة المدنية	الوصول إلى المعلومات	عالي	متوسط	منخفض	لا شيء	
		✓			✓						✓		✓		✓			✓			٤ - باء - عموما
					✓																

هدف الالتزام:

وقد أنشئ نظام إدارة الشكاوى الحكومية المركزية قبل خطة العمل هذه (في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٠). غير أن هذا الالتزام كان يهدف إلى توفير قنوات إضافية لتقديم الشكاوى العامة المتعلقة بالخدمات الحكومية، كإطلاق تطبيق محمول وعقد ورشة عمل مع منظمات المجتمع المدني لشرح النظام ووظائفه.

الحالة

منتصف المدة: تام

وقد أنجز الالتزام في منتصف المدة.[1] وعلى الرغم من وجود النظام المركزي لإدارة الشكاوى قبل بدء خطة العمل،[2] فقد أطلقت الوزارة تطبيقا للهاتف المحمول وأجرت ورشة عمل تابعة لمنظمات المجتمع المدني (المرحلة ٤ باء - ٣).[3] كما تمت إضافة ميزة إضافية إلى المنصة تسمح بتحميل الصور والملفات عند تقديم شكوى.

ويمكن الوصول إلى نظام الشكوى حاليا من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة تنمية القطاع العام وبوابة الحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى تطبيق **بخدمتكم** والخط الساخن (مركز الاتصال الوطني) على الهاتف المحمول والدردشة التي تمت إضافتها مؤخرا عبر موقع فيسبوك (المرحلة الرابعة أ). حتى مايو/أيار ٢٠١٨ وكان هناك ١٠،٩٦٩ تحميل لتطبيق **بخدمتكم**.

ووفقا لتقرير قدمته وحدة الشكاوى إلى باحث آلية الإبلاغ المستقلة، قدمت ٧٥٤ طلبا في نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى ٦٠ وحدة حكومية. ٣٧ في المئة كانوا من تطبيق **بخدمتكم**، ٥٥ في المئة من خلال خط الشكاوى الوطني، و٨ في المئة من خلال المواقع. ٧٨ في المئة من هذه الطلبات كانت شكاوى. وتم تلبية ٧٤١ طلبا، وتم البت في ٧٠٨ طلبات.[4]

تقدم الشكاوى الدورية لمكتب رئيس مجلس الوزراء والذي يوجهها إلى الادارات المعنية لمعالجة الشكاوى والأسئلة التي تتخذ في هذا الشان.

نهاية المدة: تام

ومنذ تقرير منتصف المدة، لم تكن هناك معلومات ذات صلة بإنفاذ هذا الالتزام.

هل فتحت الحكومة؟

المشاركة المدنية: ضئيل

ولم يفتح هذا الالتزام الحكومة إلا بطريقة ضئيلة نظرا لوجود النظام المركزي لإدارة الشكاوى قبل إنفاذ هذا الالتزام. بيد أنه ونتيجة للميزات المضافة الجديدة، حدثت زيادة ملموسة (٩٠ في المائة تقريبا) في عدد الشكاوى المقدمة، وفقا للتقارير الواردة من وحدة الشكاوى التي قدمت إلى باحث آلية الإبلاغ المستقلة لشهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٨.[5] وعقدت وزارة تنمية القطاع العام أيضا ورشة عمل لشرح التطبيق المحمول ووظائفه ولتلقي تعليقات من منظمات المجتمع المدني. ووفقا للأدلة المقدمة لباحث آلية الإبلاغ المستقلة، فإن ورشة العمل كانت إعلامية فقط ولم تخلق أو تحسن فرص منظمات المجتمع المدني للإبلاغ أو التأثير في القرارات الحكومية.

المضي إلى الأمام؟

وقد أنجز هذا الالتزام ولم ينفذ في خطة العمل التالية. يوصي الباحث في آلية الإبلاغ المستقلة الحكومة بنشر تقارير فصلية أو سنوية عن أداء التطبيق، فضلا عن الإبلاغ عن الخطوات التالية التي يجب إتخاذها لتحسين النظام القائم.

1 نور الدويري، وحدة الرصد والتقييم، وبلال هندي، رئيس وحدة الشكاوى الحكومية،
وزارة تنمية القطاع العام، مقابلة هاتفية أجراها باحث آلية الإبلاغ المستقلة، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

2 وقد نشر القانون الذي ينظم نظم الشكاوى المركزية في الجريدة الرسمية للصحيفة الأردنية الهاشمية العدد ٥٤٣٠ بموجب القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠١٦.
3 وزارة تنمية القطاع العام، http://www.mopsd.gov.jo/en/Pages/Side%20Nav/Government-Complaints-Unit.aspx?MenuItem=4
4 بلال - هندي، رئيس وحدة الشكاوى الحكومية، وزارة تنمية القطاع العام، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.
5 تقرير شهري عن نظام الشكاوى الحكومية، قدمه بلال - هندي، رئيس وحدة الشكاوى الحكومية، وزارة تنمية القطاع العام، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٥ ـ اصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لإنفاذ قانون تطبيق اللامركزية واجراء انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠١٧

نص الالتزام:

وقبل الشروع في عملية اللامركزية، كانت مؤسسات الحكومة المركزية مسؤولة عن وضع الخطط للمحافظات أو الإقاليم المختلفة من الخارج بما لا يتناسب مع مبدأ تمكين مواطني هذه المحافظات من إتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم اليومية.
وسيمكن هذا الالتزام الذي يفسر من خلال تعزيز اللامركزية في أداء الحكومة المواطنين في المحافظة من إتخاذ القرار في تحديد النفقات المتعلقة بالصناعة والتعليم والتدريب المهني ومجالات أخرى.

الهدف: تمكين المواطنين من المشاركة في التخطيط لمستقبلهم وتحديد أولوياتهم.

وصف موجز: اصدار اللوائح المتعلقة بانتخابات مجالس المحافظات واجراء الانتخابات في عام ٢٠١٧.

المراحل:

1. يعتمد مجلس الوزراء مشروع لائحة الدوائر الانتخابية لانتخابات المجالس المؤقتة.
2. اعتماد اللوائح الداخلية لمجلس المحافظة
3. إطلاق حملة لشرح إجراءات قانون اللامركزية وانتخابات مجالس المحافظات:

3.1 إنفاذ عدد من البرامج التدريبية وورش العمل التربوية المتعلقة بقانون اللامركزية في المملكة والتي تستهدف فئات من المجتمع وفقا لخطة التوعية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الشباب والنساء والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وطلاب الجامعات من القطاعين العام والخاص والأحزاب السياسية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة (تتولى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية القيام بهذه الأنشطة).

4. انتخابات مجالس المحافظات

المؤسسة المسؤولة: وزارة الداخلية

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، اللجنة الوزارية المعنية بإنفاذ اللامركزية، وحدة دعم اللامركزية الحكومية والاتصال

تاريخ البدء: ١ يناير ٢٠١٧ **تاريخ الانتهاء:** ١٥ أغسطس ٢٠١٧

هل فتحت الحكومة؟					منتصف المدة / نهاية المدة		إكمال		التأثير المحتمل				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				خصوصية				نظرة عامة على الالتزام
غير مستحق	بارز	ضئيل	لم يتغير	أسوأ	تام	معتبر	محدود	لم يبدأ	تغييري	متوسط	صغير	لا شيء	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	المساءلة العامة	المشاركة المدنية	الوصول إلى المعلومات	عالي	متوسط	منخفض	لا شيء	
	✓				✓				✓						✓			✓			٥ ـ اللامركزية في القانون وانتخابات المجالس
					✓																

هدف الالتزام:

ويتميز الأردن بالمركزية العالية في السلطة السياسية والتنظيم الإداري. فضلا عن ذلك فإن الانتماءات القبلية لا تزال تتمتع بنفوذ قوي في الحياة السياسية. وأوصت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأردن باللامركزية في السلطة وقدمت عدة توصيات[1] تشمل تنقيح القواعد والأنظمة التي تعوق ظهور حكومة أكثر انفتاحا وتعزيز التنسيق على جميع مستويات الحكومة في عملية التخطيط الوطني والتنمية. ويتصدى الالتزام لهذه المشكلة من خلال تهيئة الفرص للمواطنين للمشاركة على المستوى المحلي من خلال انتخابات مجالس المحافظات.

وكان الهدف من الالتزام وضع اللوائح الداخلية لإنفاذ قانون اللامركزية وإجراء انتخابات المجالس البلدية في عام ٢٠١٧. وتشمل الفعاليات أيضا تنظيم حملة لشرح إجراءات انتخابات مجالس المحافظات، بالإضافة إلى إنفاذ برامج تدريبية وورش عمل تثقيفية في مختلف أنحاء الأردن.

الحالة

منتصف المدة: تام

أنجز الالتزام في السنة الأولى من الإنفاذ، حيث أجريت انتخابات المجالس في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ (المرحلة ٥-٤).

واعتمد مجلس الوزراء نظام تخصيص الدوائر الانتخابية لانتخابات المجالس المؤقتة، واعتمدت وزارة الداخلية النظام الداخلي لمجلس المحافظة (المرحلتان ٥-١).

وساهمت اللجنة التنفيذية ومجلس الوزراء في تطوير النظام الداخلي لإنفاذ قانون اللامركزية (المرحلة ٥-٢). وبحسب وزارة الداخلية [2]، فقد أصدروا خطة لتطبيق اللامركزية، وشرحوا القانون. وتحتوي الجريدة الرسمية الصادرة في عام ٢٠١٦ (العدد ٥٨١١) على قائمة مفصلة بالمحافظات والأقضية وعدد المقاعد المفتوحة للانتخابات.

وكان رئيس وحدة[3] الرابطات بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية مسؤولا عن الدورات التدريبية ورشات العمل المنفذة (المراحل ٥-٣-١).

كما قامت الوزارة بحملات توعية وورش عمل لشرح قانون اللامركزية وإجراءات انتخاب مجالس المحافظات؛ كما قدمت الحكومة للمرشحين المحتملين موارد تهدف إلى تعريفهم بأدوار المجلس المنتخب (المرحلتان ٥-٣).

نهاية المدة

وقد أنجز هذا الالتزام في منتصف المدة، دون الإبلاغ عن أي تطورات أخرى في نهاية الفترة.

هل فتحت الحكومة؟

المشاركة المدنية: بارز

وقد ساهم هذا الالتزام في تحقيق تحسن معتبر في الحكومة المفتوحة في سياق المشاركة المدنية. ونتيجة لهذا الالتزام أصبح لدى المواطنين الفرصة الآن للتصويت والتأثير على القرارات على مستوى المحافظات وهي فرصة لم تكن لديهم من قبل. وكان عام ٢٠١٧ أول مرة يتمكن فيها المواطنون من المشاركة في الانتخابات المحلية في البلاد؛ التصويت لعمداء وأعضاء المجالس البلدية والمحافظة. ونتيجة لإنفاذ هذا الالتزام، وضع مجلس الوزراء أنظمة وورش عمل سمحت للأردنيين بالحصول على المعلومات اللازمة والمفيدة للتصويت في انتخابات مجالس المحافظات. ووفقا لما ذكرته منظمة الحياة غير الحكومية، فإن اللجنة المستقلة للانتخابات دربت ١٩ ألف

متطوع في حملة توعية حول أساليب الاقتراع والقوانين البلدية وقوانين اللامركزية. كما تم نشر أكثر من ٢٢٥٠ متطوعا في مراكز الاقتراع في مختلف أنحاء الأردن.[4]

بيد أن الإحصاءات عن إقبال الناخبين تشير إلى أنه كان يمكن القيام بالمزيد لزيادة مستويات الناخبين. ووفقا لاستطلاع أجراه المعهد الجمهوري الدولي قبل أسابيع من الانتخابات، فإن ما يقرب عن ٧٥ في المئة من السكان لم يكونوا على علم بالانتخابات. كما يشير تحليل أتجاهات الإقبال على التصويت إلى انتشار اللامبالاة بين الناخبين، وخاصة في العاصمة عمان. ووفقا لمراقبي الرابطة، أدى ضعف الوعي إلى حالات قبول وثائق هوية الناخبين غير بطاقة الهوية الشخصية والتصويت خارج مناطق التصويت المحددة. وقد أسفر ذلك عن وقوع أكثر من ٥٣٥ خلل من حالات التصويت.

المضي إلى الأمام؟

ولم يتم إنفاذ هذا الالتزام في خطة العمل المقبلة.

وإذا أدرج هذا الالتزام في خطط العمل المقبلة، يوصي باحث آلية الإبلاغ المستقلة بمواصلة إنفاذ قانون اللامركزية، وتعزيز التشريعات، وزيادة توضيح القانون لزيادة فعالية إجراءاته. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، تقديم تعريف واضح لما تعنيه اللامركزية؛ ومنح صلاحيات كافية لمجالس المقاطعات؛ تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني في مجالس المقاطعات؛ الخ. كما ينبغي أن تعالج التعديلات القانونية جميع التشوهات الإجرائية المتصلة بتنظيم عملية الاقتراع، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكفل القانون حق المواطنين وأعضاء مجالس المقاطعات والبلديات في حضور إجتماعات المجلس التنفيذي. وأخيرا، ينبغي القيام بحملات توعية قبل الانتخابات المقبلة، لتشجيع إرتفاع مستويات إقبال الناخبين.

1 إستعراض الحكومة المفتوحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الأردن، https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-Highlights-2017.pdf

2 سلطان حسن، مدير وحدة القضاء، وزارة الداخلية، مقابلة أجراها باحث آلية الإبلاغ المستقلة، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.
3 رعد حسنات، رئيس وحدة الرابطات، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، مقابلة أجرتها باحثة آلية الإبلاغ المستقلة، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.
4 مكتب الشؤون العامة، https://www.opengovpartnership.org/stories/2017-local-and-municipal-elections-step-forward-jordan-s-journey-opening-government، تم الوصول إليه في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٦ـ تطوير خدمات الرعاية الصحية وأتمتة قطاع الرعاية الصحية من خلال الروابط الإلكترونية

نص الالتزام:

وتفتقر مستشفيات وزارة الصحة إلى نظام معلوماتي آلي وتطبيقات متكاملة من شأنها تعزيز مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وتحسين أداء المستشفيات وضبط نفقاتها. وعلى الرغم من العدد المعتبر من المواطنين الذين يحصلون على الخدمات في هذه المستشفيات، إلا أنهم ما زالوا يفتقرون إلى الربط الإلكتروني الذي يقلل من قدرتهم على تقديم الخدمات السريعة والجيدة.

الهدف: تعزيز البنية التحتية للمستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة بما يزيد من قدرتها على تقديم الخدمات الصحية للمواطنين عبر ربط هذه المستشفيات بالنظم الاعلامية والمراكز الطبية الأخرى.

وصف موجز: توفير البنية التحتية لاتصال شبكة المعلومات الدولية اللازمة لربط مستشفيي وزارة الصحة والمراكز الصحية والطبية الوطنية الأخرى

المراحل:

1. مسح ميداني أجرته وزارة الصحة ومؤسساتها المختلفة واستهدف الخصائص المتعلقة بكل منطقة جغرافية تقع فيها المستشفيات العمومية لتحديد طبيعة الخدمات الصحية المطلوبة في هذه المناطق.
2. المتطلبات المحددة لإدخال البيانات والمعلومات في مختلف المراكز الطبية.
3. إجراء تقييم لقياس القدرات التقنية للمستشفيات من حيث المعدات والخبرات.
4. تدريب الطاقم الطبي، بمن فيهم الأطباء، على كيفية استكمال إدخال النماذج الإلكترونية في النظام الآلي، مثل إستمارات الإخطار بالموت والترميز الدولي لأسباب الوفاة. وعلاوة على ذلك، توفير التدريب لموظفي القطاع الصحي على كيفية الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة (وفقا لمنظمة **ميزان** لحقوق الإنسان).
5. توفير البنية التحتية لشبكة الإنترنت، مثل التجهيزات والربط الشبكي في جميع مستشفيات وزارة الصحة.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الصحة

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: وزارة النقل، مكتب الخدمة العامة، مكتب المشتريات العامة، وزارة الاتصالات

تاريخ البدء: ١ يناير ٢٠١٧ **تاريخ الانتهاء:** ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨

هل فتحت الحكومة؟					منتصف المدة / نهاية المدة		إكمال		التأثير المحتمل				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				خصوصية				نظرة عامة على الالتزام
غير مستحق	نادرا	ضئيل	لم يتغير	أسوأ	تام	معتبر	محدود	لم يبدأ	تغييري	متوسط	صغير	لا شيء	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	المساءلة العامة	المشاركة المدنية	الوصول إلى المعلومات	عالي	متوسط	منخفض	لا شيء	
			✓			✓					✓		غير واضح					✓			٦ - خدمات الرعاية الصحية المؤتمتة

هدف الالتزام:

ويسعى هذا الالتزام إلى معالجة مشكلة عدم وجود نظام آلي للمعلومات في المستشفيات، وعدم وجود اتصال بين المستشفيات، مما يعوق القدرة على توفير خدمات سريعة وذات نوعية. والهدف العام من هذا الالتزام هو تعزيز الهياكل الأساسية لوزارة الصحة وربط المستشفيات العامة بنظم المعلومات والمراكز الطبية الأخرى لزيادة قدرتها على تقديم الخدمات الصحية للمواطنين. ويجري إنفاذ الالتزام كجزء من **برنامج حكيم** الحكومي لتحقيق الأتمتة وتحسين قطاع الرعاية الصحية العامة في الأردن. يذكر أن برنامج حكيم، الذي أطلقته جمعية "حلول الصحة الإلكترونية" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، هو مبادرة وطنية تهدف إلى تحسين كفاءة قطاع الرعاية الصحية من خلال اعتماد حل السجلات الصحية الإلكترونية، والذي سيسمح لمقدمي الرعاية الصحية بالوصول الإلكتروني إلى السجلات الطبية للمرضى.

الحالة

منتصف المدة: معتبر

ووفقا لتقرير التقييم الذاتي وتقرير منتصف المدة، قامت وزارة الصحة بتقييم المعدات وخبرات الموظفين في المستشفيات (المرحلتان ٦-٣). وأجرت دراسات إستقصائية ميدانية لتحديد طبيعة الخدمات الصحية الضرورية في منطقة جغرافية معينة ثم حددت متطلبات إدخال البيانات في المراكز الطبية (المرحلتان ٦-١). وأجرت ثماني دورات تدريبية لموظفي القطاع الصحي بشأن كيفية إدخال النماذج الإلكترونية في النظام الآلي والإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة (المرحلتان ٦-٤). لم يقدموا وثائق عن الدورات التدريبية إلى باحث آلية الإبلاغ المستقلة.[1] كما إنصبت الوزارة أيضا في العمل على المتطلبات في مجال البيانات وإدخال المعلومات (المرحلتان ٦-٢). وأخيرا، وزعت الوزارة أجهزة حاسوب على جميع المراكز، ووضعت نظاما لرصد وفيات النساء. وقد تلقوا تمويلا من منظمة الصحة العالمية للحصول على ١٠٠٠ قرص في جميع المرافق الصحية لتيسير تحسين الإبلاغ عن هذه الحالات (المرحلتان ٦-٥). وبدأ التطوير والتدريب على نظام الرصد الإلكتروني للأمراض المعدية وغير المعدية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وسيستمر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.[2] والجهود المبذولة لتحقيق هذه المعايير مستمرة.

نهاية المدة: معتبر

ووفقا لأوامر العمل والشراء المقدمة إلى باحث آلية الإبلاغ المستقلة،[3] قامت وزارة الصحة بتطوير الهياكل الأساسية في المستشفيات والمراكز الصحية والمديريات الصحية حسب الاقتضاء للاتصال الإلكتروني (المرحلتان الرئيسيتان ٦-٥). وقدمت وزارة الصحة أيضا قائمة كاملة بالمستشفيات والمراكز المذكورة أعلاه والمباني المجهزة، فضلا عن كاميرات أمنية (المرحلتان ٦.٣). وعلاوة على ذلك، تعمل وزارة الصحة على تركيب أجهزة التحقق من البصمات في جميع مستشفيات ومراكز الوزارة (المرحلتان ٦.٣).

أما بالنسبة لخطة **حكيم**،[4] فقد قامت وزارة الصحة بتوصيل ٩١ وحدة من وحدات المستشفيات التابعة للوزارة عبر المنظومة. كما شكلت الوزارة لجنة (اللجنة المركزية لنظام محاسبة المرضى) لإعداد نظام محاسبة المرضى ونظام إدارة المخازن. وقامت وزارة الصحة بجمع الخطط المالية وإضافتها إلى النظام. وعلى نحو مماثل، أصدرت وزارة الصحة دورات تدريبية لبناء القدرات لتحسين كفاءة الموظفين مع النظام الجديد (المرحلتان ٦.٤). ولكن لم يتم ربط جميع وحدات المستشفيات التابعة للوزارة. ووفقا لتقارير وحدات التنسيق، فإن ٣٢٪ فقط من الوحدات الحكومية تم توصيلها حتى الآن.

كما ربطت وزارة الصحة بين مقرها ومديريات الصحة والمديريات المركزية للاستفادة من الخدمات المشتركة مثل نظام التفتيش الإلكتروني الموحد. وأدمجت الوزارة أيضا الحواسيب المشتراة حديثا لتحسين التعقب الإلكتروني للمركبات (المرحلتان ٦-٥).

وقد تم تطوير تطبيق خارطة الخدمات الصحية على الهواتف[5] الذكية التي تضمنت وصلة لتنزيله من موقع الوزارة الإلكتروني. وتم رقمنة العديد من الأنظمة في الوزارة مثل: النظام المالي، والموظفون، وترخيص المهن والمؤسسات الصحية، ووضع نظام لرصد وفيات الأمهات، ونظام إلكتروني للإبلاغ عن الأمراض المعدية وغير المعدية في جميع مراكز الإبلاغ (المرحلتان ٦-٥).

هل فتحت الحكومة؟

لم يتغير

وكان هذا الالتزام يهدف إلى حل مشكلة عدم الاتصال في المستشفيات الحكومية الأردنية. وعلى الرغم من أهمية قطاع الرعاية الصحية في الأردن، إلا أن الالتزام لم يغير من وضع الحكومة المفتوحة، فالنظام الإلكتروني والبنية التحتية التي تم إنفاذها جعلت تخزين واسترجاع بيانات المرضى ممكنا. غير أن هذا النظام لم يرتئى إلا للاستخدام الداخلي للمستشفيات، ولم يشمل أي عنصر من العناصر الموجهة لعامة الناس و الذي يمكنه أن يؤثر على حصول الناس على المعلومات أو المساءلة العامة أو المشاركة المدنية.

المضي إلى الأمام؟

ولم يتم إنفاذ هذا الالتزام بخطة العمل التالية.

1 أرسل بريد إلكتروني إلى مركز تنسيق الالتزام يطلب فيه معلومات في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
2 قدمت وثائق عن مشتريات التكنولوجيا إلى باحث آلية الإبلاغ المستقلة، ولكن بعضها مؤرخ في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.
3 قدم مجد الأمير تقارير مرحلية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
4 حلول الصحة الإلكترونية، https://ehs.com.jo/media/news/ehs-announces-its-plan-2017
5 تحقق باحث آلية الإبلاغ المستقلة من صحة هذا الأمر عبر الإنترنت كتطبيق للتنزيل في ١٣ نوفمبر ٢٠١٨.

٧. إنشاء مرصد ومنتدى حواري للمواطنين لمتابعة إنفاذ خطة الحكومة وتقدمها

نص الإلتزام:

ويهدف هذا الالتزام في المقام الأول إلى ضمان إنفاذ خطة الأردن بشكل جدي وشامل لمشروع الحكومة الإلكترونية. ويهدف إلى إنشاء آلية داخل المشروع تكون بمثابة متنفس للمواطنين للاطلاع على إنفاذ الحكومة لخططها وإجراءاتها ومشاريعها بطريقة تفاعلية.

الهدف: تقوية الرقابة التفاعلية لدى الجمهور على أداء الحكومة وإنفاذها لمختلف إجراءاتها وخططها ومشاريعها.

وصف موجز: إطلاق بوابة إلكترونية مركزية للمواطنين وأعضاء البرلمان والجهات المانحة والمستثمرين لمتابعة سير الإنفاذ.

المراحل:

1. أطلقت بوابة إلكترونية مركزية (www.plan.gov.jo) كجزء من برنامج الأردن ٢٠٢٥.
2. اتخذت إجراءات لإجبار مختلف المؤسسات العامة على نقل المعلومات عبر البوابة.
3. عين مسؤولو إتصال مهمتهم التنسيق بين مختلف المؤسسات العامة واداة البوابة.
4. تحديد جدول زمني منتظم لنقل المعلومات عبر البوابة.
5. تصميم نظام لإجراء تقييم منتظم من قبل المواطنين لفعالية المعلومات والبيانات المقدمة من خلال البوابة وسهولة الاستعمال من خلال الاستبيانات المنتظمة المنشورة على الموقع ومن خلال إستخدام دراسات ميدانية إستقصائية للرأي (عينات عشوائية ومقابلات هاتفية وزيارات للمؤسسات العامة).

المؤسسة المسؤولة: رئيس الوزراء

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

تاريخ البدء: لا شيء **تاريخ الانتهاء:** لا شيء

هل فتحت الحكومة؟					منتصف المدة		إكمال		التأثير المحتمل				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				خصوصية				نظرة عامة على الالتزام
					نهاية المدة																
غير مستحق	بارز	ضئيل	لم يتغير	أسوأ	تام	معتبر	محدود	لم يبدأ	تغييري	متوسط	صغير	لا شيء	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	المساءلة العامة	المشاركة المدنية	الوصول إلى المعلومات	عالي	متوسط	منخفض	لا شيء	
		✓				✓															٧ منتدى تفاعلية لرصد خطة الحكومة وتقدمها
								✓			✓		✓			✓		✓			

هدف الالتزام:

ويسعى هذا الالتزام إلى فرض رقابة عامة على المشاريع والخطط الحكومية. ويقترح الالتزام إطلاق بوابة إلكترونية مركزية للمواطنين وأعضاء البرلمان والجهات المانحة والمستثمرين لمتابعة سير إنفاذ مختلف المبادرات الحكومية.

الحالة

منتصف المدة: لم يبدأ

ولم يبدأ الالتزام في السنة الأولى من إنفاذ خطة العمل.

وفي إجتماع لجنة التنسيق الحكومية، أعلنت وحدة الحكومة المنفذة التابعة لرئيس الوزراء في أن الالتزام جزء من خطة الأردن الكبرى لعام ٢٠٢٥، التي تم بالفعل تفعيل بعض الأهداف منها ووضع برامج حاسوبية ذات صلة. غير أنه وفقا للبيان، فإن مكتب رئيس الوزراء أشار إلى أنه لم يتمكن من تحميل البيانات للبرنامج، ولم يحصل على الموافقة لإطلاق البوابة في منتصف المدة.[1]

نهاية المدة: معتبر

وقد أنجز هذا الالتزام بشكل معتبر في نهاية الفترة، مع الإبلاغ عن إحراز تقدم في جميع المراحل الرئيسية منذ منتصف المدة. وقد أطلق رئيس الوزراء ووزارة شؤون المرأة والأسرة البوابة، www.egp.jo، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، لنشر معلومات عن ٥٢٢ مشروعا حكوميا في ١٧ قطاعا (المرحلتان ٧-١).[2] وقد أدرجت الوزارة الأولى و وزارة التخطيط والتعاون الدولي هذه المشاريع في خطة النمو الاقتصادي الأردني للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢؛[3] الذي اعتمدته الحكومة في ٣ أيار/مايو ٢٠١٨. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أصدرت الوكالات المنفذة رسائل إلى الوكالات الحكومية، تحدد الإجراءات التي تتطلب تعيين مسؤولي اتصال في إدارات الخدمات العامة، ودورها في نقل البيانات عبر البوابة (المرحلتان ٧-٢ و٧-٣). وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، دعت الوكالات المنفذة مسؤولي الاتصال وموظفين من ٢٧ وكالة حكومية إلى حضور تدريب بشأن تحديث البيانات على البوابة. واعتمدت الوزارة أيضا جدولا زمنيا للإدارات لنقل المعلومات إلى البوابة إلى غاية آذار/مارس ٢٠١٨.[4]

وبالإضافة إلى هذه التدابير الرامية إلى إنشاء البوابة وتشغيلها، وضعت الوكالة المنفذة أيضا إطارا للرصد الدوري للمعلومات المقدمة على البوابة. ووفقا لما ذكره ممثل حكومي، فإن ذلك تم من خلال الاستبيانات الإلكترونية والمقابلات الميدانية.[5] ولم تنشر النتائج المتصلة بعمليات الرصد هذه والبروتوكول على البوابة (المرحلة ٧-٥). كما أن البوابة قادرة على إستقبال الأسئلة والتعليقات العامة، ولكن - على الرغم من أن البوابة تحتوي على قسم عام للأسئلة المتداولة - لم يكن هناك أي دليل واضح على ما إذا كان الجمهور قد تلقى ردودا شخصية.

هل فتحت الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: ضئيل

وفي بداية خطة العمل، لم يكن هناك أي طريقة يمكن للمواطنين من خلالها أن يراقبوا بشكل فعال إنفاذ الخطط والمشاريع الحكومية. بيد أنه نتيجة لهذا الالتزام، طلب من الوكالات الحكومية تحميل هذه البيانات من أجل المراجعة من طرف المواطنين على بوابة إلكترونية - مع إتاحة المعلومات عن ٥٢٢ مشروعا بحلول نهاية الفترة. ويشكل إنشاء هذه البوابة وما يرتبط بها من إدخال إجراءات التشغيل والبروتوكول خطوات هامة نحو تحسين حصول الجمهور على المعلومات.

بيد أن البوابة الإلكترونية – ونظرا لكونها جديدة النشأة - ليست سهلة الاستعمال بالقدر الكافي، وهي تتضمن فرصا غير كافية للمواطنين لرصد وتقييم فعالية البيانات والبوابة. وعلى نحو مماثل، كان إستخدام البوابة متوقفا أيضا على قدرة المواطنين على الوصول إلى شبكة الإنترنت، الأمر الذي أدى إلى الحد من نطاق المبادرة. ونتيجة لهذا، ورغم أن هذا الالتزام كان خطوة أولى إيجابية في تحسين قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات

الحكومية، فإن الالتزام يظل محدودا من حيث النطاق، وبالتالي لم يساهم إلا في تحسن ضئيل في الحكومة المفتوحة.

المضي إلى الأمام؟

ولم يتم إنفاذ هذا الالتزام في خطة العمل التالية. و في حالة إدراج الحكومة للإلتزام في خطط العمل التالية، فإنها ستتيح الفرصة، من خلال البوابة، للمواطنين والمجتمع المدني لتقديم المدخلات واتخاذ القرارات ذات الصلة بالخطط والمشاريع الحكومية، ومن ثم تيسير وتعزيز المساءلة العامة وإشراك المواطنين.[6] وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء تقييمات أكثر تواترا وشفافية للبوابة وما يتصل بها من بروتوكول يضمن التحسين المنتظم للبوابة وتحسين التفاعل بين المواطنين والمعلوما ت.

1 شارك علاء قطان من وحدة إنجاز المشاريع العملاقة التابعة لرئيس الوزراء هذه المعلومات مع باحث آلية الإبلاغ المستقلة في اللجنة التوجيهية التي نظمها المجلس في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

2 تعليقات على الإنترنت من مي عليمات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. لمزيد من التفاصيل، تفضل بزيارة الموقع www.egp.jo

3 مجلس السياسة الاقتصادية، خطة النمو الاقتصادي الأردني للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، أيار/مايو ٢٠١٨. http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/jor١٧٠٦٩١pdf

4 تعليقات على الإنترنت من مي عليمات ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. لمزيد من التفاصيل، تفضل بزيارة الموقع www.egp.jo

5 المرجع نفسه.

6 عيسى محاسنة، رئيس جمعية المصادر المفتوحة الأردنية، مقابلة أجراها باحث آلية الإبلاغ المستقلة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٨ ـ اعتماد مبدأ الإفصاح عن الميزانية وفقا للمعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي

نص الإلتزام:

ويسعى هذا الالتزام إلى رفع مستوى الكشف عن المعلومات المالية من جانب المؤسسات العامة. كما أنه يتوافق مع متطلبات وثيقة الأردن ٢٠٢٥ في توسيع نطاق الإفصاح المالي لتشمل البلديات والجامعات وهيئة العقبة والشركات المملوكة للدولة.

الهدف: زيادة مستوى الشفافية ونشر البيانات والمعطيات المالية.

وصف موجز: إصدار التعليمات التنفيذية من الحكومة لإلزام المؤسسات الحكومية نشر البيانات المالية، بما في ذلك نشر الحسابات الحكومية المجملة.

المراحل:

1. نشر مجموع الحسابات الحكومية لعام ٢٠١٥ لزيادة الشفافية والإفصاح المالي وفقا لقرارات مجلس الوزراء المنشورة في الجريدة الرسمية (العدد ٥٤١١).
2. إصدار التعليمات الحكومية إلى جميع المؤسسات الحكومية التي تكلف بتقديم جدول زمني منتظم للكشف عن بياناتها المالية.

المؤسسة المسؤولة: وزارة المالية

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: لا شيء

تاريخ البدء: ١ يناير ٢٠١٧ **تاريخ الانتهاء:** ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

هل فتحت الحكومة؟					منتصف المدة / نهاية المدة		إكمال		التأثير المحتمل				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				خصوصية				نظرة عامة على الالتزام
غير مستحق	يبارز	ضئيل	لم يتغير	أسوأ	تام	معتبر	محدود	لم يبدأ	تغييري	متوسط	صغير	لا شيء	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	المساءلة العامة	المشاركة المدنية	الوصول إلى المعلومات	عالي	متوسط	منخفض	لا شيء	
		✓			✓					✓						✓	✓				٨ ـ الميزانية والإفصاح المالي
					✓																

هدف الالتزام:

ويسعى هذا الالتزام إلى زيادة كمية وتواتر المعلومات المالية التي تشاركها الحكومة، فضلا عن تحسين نوعية المعلومات والبيانات المالية للامتثال للمعايير الدولية.

ويتضمن الالتزام معلمين: (أ) نشر الحسابات الحكومية المجمعة لعام ٢٠١٥ وزيادة المعلومات من خلال القرارات المنشورة في الجريدة الرسمية (معلومات من مؤسسات الحكومة المركزية والوحدات الحكومية،

والإيرادات المجمعة والمنح الخارجية، والنفقات الإجمالية، والعجز المالي المجمع لدى الحكومة المركزية والوحدات الحكومية، ومواد الميزانية التفصيلية)؛ و ب- اصدار التعليمات الحكومية لجميع المؤسسات الحكومية بما يضمن تقديم جدول زمني منتظم بشان الكشف عن البيانات المالية.

الحالة

منتصف المدة: تام

وقد أنجز هذا الالتزام بالكامل خلال السنة الأولى من الإنفاذ. أكد باحث آلية الإبلاغ المستقلة أن وزارة المالية نشرت الحسابات الحكومية المجمعة لعام ٢٠١٥ في مايو/أيار ٢٠١٧ وأنها متوفرة باللغة العربية على صفحة المعلومات في الموقع الرسمي للوزارة (المرحلتان ٨.١). وتتضمن المعلومات المنشورة حديثا وصفا اقتصاديا وموجزا للميزانية بأشكال مختلفة وفقا للمعايير الدولية. وتعرض وثيقة العجز المجمعة على موقع وزارة المالية العجز الكلي وتفسيره (المرحلتان ٨.٢)، كما توضح كيفية تغطية الموازنة للعجز.[1]

نهاية الفترة: تام

ولم ترد أي معلومات إضافية عن هذا الالتزام منذ صدور تقرير منتصف المدة.

هل فتحت الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: ضئيل

وقد أسهم هذا الالتزام في تحسين ضئيل في الحصول على المعلومات. وفي السابق، كان نشر معلومات الميزانية المتعلقة بالوزارات الحكومية والوحدات الحكومية يصدر بصورة منفصلة ولكن لم يتم تجميعها. ونتيجة لهذا الالتزام حدثت زيادة في نوعية المعلومات المنشورة من مؤسسات الحكومة المركزية والوحدات الحكومية بشأن عجز الميزانية، والعجز التراكمي في الميزانية، ومعلومات الإنفاق لعدد قليل من الدوائر الحكومية. بيد أنه وفقا لشراكة الميزانية الدولية، لا توجد مقارنة بين النفقات النهائية والمخصصات في ميزانية الشركات العامة. فضلا عن ذلك فإن الحسابات النهائية والحسابات الحكومية المجمعة للميزانية تفتقر إلى تفسير سردي للانحرافات والمعلومات بشأن بيانات الاقتصاد الكلي (الديون، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وأسعار الفائدة).[2]

المضي إلى الأمام؟

ولم يتم إنفاذ هذا الالتزام في خطة العمل التالية. إذا تم تضمين خطط العمل المستقبلية و يوصي باحث آلية الإبلاغ المستقلة بوضع الالتزامات حول أفضل الممارسات الدولية من خلال تقديم تفسيرات سردية للانحرافات المالية، بما في ذلك بيانات الاقتصاد الكلي دعما للتحليلات ذات الصلة.

1 وزارة المالية، العجز المجمع، https://bit.ly/2Lr4tlb
2 سعاد حسن، شراكة الميزانية الدولية، مقابلة بالبريد الإلكتروني، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩.

٩ ـ وضع سياسات شفافة وتشاركية بشأن تغير المناخ

نص الإلتزام:

تسعى الحكومة الأردنية إلى المشاركة مع المجتمع الدولي والدول المجاورة له في وضع الآليات اللازمة لمكافحة انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ من خلال صياغة واعتماد سياسات محلية بالتعاون مع المجتمع المدني المواطنين عامة.

الهدف: التصدي لتغير المناخ وآثاره ووسائله للتكيف في جميع الخدمات المقدمة للجمهور.

وصف موجز: وضع سياسات إنفاذية على الصعيد الوطني لتحديد أثر التغيرات المناخية على الأردن ومعالجتها بطريقة مناسبة.

المراحل:

1. إعتماد أحسن السياسات و الممارسات الدولية من خلال التعاون مع المراكز العلمية ومراكز البحث في الأردن وفقا لسياسة تغير المناخ لعام ٢٠١٣.
2. إتاحة المعرفة للمواطنين من خلال نشر المعلومات ذات الصلة، بطريقة تيسر فهمها، من خلال التعاون مع الصحف اليومية وغيرها من وسائل الإعلام، ومن خلال تعزيز الإطار الذي يحكم النشر الوطني للإشعار الوطني بشأن انبعاثات الغازات الدفيئة في الأردن.
3. تحديد التدابير التشريعية اللازمة، بالتعاون مع البرلمان فيما يتعلق بالوقاية.

المؤسسة المسؤولة: وزارة البيئة

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: وزارة الطاقة والموارد المعدنية، وزارة الزراعة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التجارة والصناعة، شرطة البيئة، إدارة الأمن العام (سجل المركبات)، وزارة الصحة، إدارة الأرصاد الجوية الأردنية، الجمعية العلمية الملكية، وزارة النقل، أمانة عمان الكبرى، وزارة المياه والري، جمعية الملكية للحفاظ على الطبيعة، المركز الوطني للبحوث والإرشاد الزراعي، الجامعة الهاشمية، هيئة منطقة العقبة الخاصة، قسم الإحصاءات العامة، وجمعية البيئة الأردنية

تاريخ البدء: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ **تاريخ الانتهاء:** ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨

هل فتحت الحكومة؟					منتصف المدة / نهاية المدة		إكمال		التأثير المحتمل				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				خصوصية				نظرة عامة على الالتزام
غير مستحق	بارز	ضئيل	لم يتغير	أسوأ	تام	معتبر	محدود	لم يبدأ	تغييري	متوسط	صغير	لا شيء	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	المساءلة العامة	المشاركة المدنية	الوصول إلى المعلومات	عالي	متوسط	منخفض	لا شيء	
		✔					✔				✔				✔	✔			✔		٩ ـ السياسات القائمة على المشاركة بشأن تغير المناخ
		✔					✔				✔				✔	✔			✔		

هدف الالتزام:

ويسعى هذا الالتزام إلى صياغة واعتماد سياسات متعلقة بتغير المناخ بالتعاون مع المجتمع المدني والجمهور عامة. ويهدف المقترح إلى اعتماد سياسات وطنية مصممة خصيصا للأردن لمواجهة آثار تغير المناخ. وكما ورد في مختلف المراحل الرئيسية، يشمل ذلك تيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بزيادة الوعي بشأن تغير المناخ وحماية البيئة، وكذلك التعاون بين الأوساط العلمية والبحثية في وضع السياسات.

الحالة

منتصف المدة: محدود

وقد أنجز هذا الالتزام إلى مدى محدود نظرا لإحراز بعض التقدم، ولكن لم تكتمل أية من المراحل الثلاث بحلول منتصف المدة. ووفقا لمواقع التواصل الاجتماعي التابعة لوزارة البيئة، أنشأت الوزارة أفرقة مناقشة ووضعت سياسات مع منظمات المجتمع المدني والجامعات (المرحلتان ٩-١).[1] غير أن هذه السياسات لم تقدم إلى باحث آلية الإبلاغ المستقلة. وأطلقت الوزارة لعبة للأطفال تسمى "إيكو شامب" لتثقيفهم بشأن قضية تغير المناخ، وهي متاحة في متجر جوجل بلاي ومتجر أبل آبل آب (المرحلتان ٩.٢). وحسب الموقع الإلكتروني للوزارة، تم أيضا تنظيم حملات تنظيف وزراعة الأشجار.[2] وقد نشرت الوزارة فيديوهات تناقش سياسات تغير المناخ إضافة إلى إنفاذ مسرحيات في عمان وإربد.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، يجري حاليا إعداد تدابير تشريعية، مثل قانون حماية البيئة لعام ٢٠٠٦ الذي تم استكماله في عام ٢٠١٧، ويجري حاليا إعداد اللوائح والتعليمات (المرحلة ٩-٣).

نهاية الفترة: محدود

وقد أنجز الالتزام إلى مدى محدود حيث أن معظم المراحل لا تزال قيد إنفاذ. ووفقا لمنسق وزارة البيئة لهذا الالتزام، قامت الوزارة بحملات توعية حول الآثار البيئية والصحية الضارة لانبعاثات الغاز على السكان والبيئة. بيد أن الوزارة لا تزال تعمل على إنشاء ميناء على موقعها على شبكة الإنترنت لإظهار زيادة أو تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وسوف يسمح هذا الميناء للناس بتقديم الشكاوى إذا شهدوا أي شيء من شأنه أن يزيد من انبعاثات الغاز بشكل مضر، مثل حرق الوقود الحفري، وإزالة الغابات، أو الانبعاثات الضارة من المصانع أو الحافلات العامة (المرحلتان ٩. ٢).[3]

وتعمل وزارة البيئة، بالاشتراك مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، على وضع قانون داخلي ينظم قضايا التلوث البيئي وانبعاثات غازات الدفيئة، فضلا عن تقرير يتضمن توصيات بشأن الحلول وأفضل الممارسات التي ستستخدم في المستقبل (المرحلة ٩-١). وعلاوة على ذلك، قدمت وزارة البيئة خطابات رسمية ومراسلات إلى البرلمان للبدء في عملية إدخال تغيير في القوانين التشريعية فيما يتعلق بمنع انبعاثات الدفيئة، ولكن لم يسمح لها إلا بتقديمها كقانون فرعي (المرحلة ٩-٣).

وعند مقابلة باحث آلية الإبلاغ المستقلة، أعرب مركز الاتصال التابع لمؤسسة شراكة الحكومة المنفتحة في الأردن عن أن وزارة البيئة هي سلطة إشرافية، وبالتالي فهي غير مسؤولة عن تغيير التشريعات المتعلقة بهذه المسائل.[4] وذكر أيضا أن المراحل الرئيسية ينبغي أن تكون أكثر تحديدا للولاية الأساسية للوزارة (مثل المعلم الثاني الذي يهدف إلى إذكاء الوعي بالقضايا البيئية الوطنية والعالمية). اما المحطات الاخرى فأوضح انها لن تنجز الا جزئيا لانها ليست في ايدي الوزارة.

هل فتحت الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: ضئيل

المشاركة المدنية: ضئيل

في الماضي، لم تكن هناك سياسات متعلقة بتغير المناخ تتصل بالجدول الذي يسعى هذا الالتزام إلى معالجته. وقد أدى هذا الالتزام إلى زيادة طفيفة في المشاركة المدنية والحصول على المعلومات كجزء من حملات التوعية

وإعداد تقرير يتضمن توصيات وأفضل الممارسات. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن نتائجها تظل ضئيلة فيما يتعلق بتفتح الحكومة.

وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تنشأ فرص جديدة للجمهور لإعلام أو التأثير في القرارات المتصلة بسياسات تغير المناخ؛ ولا تزال وزارة البيئة تقوم بتطوير أداة الانبعاثات الغازية. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بأداة تقديم الشكاوى للمواطنين، فإن هذا الخيار لا يؤدي إلا إلى زيادة طفيفة في المشاركة المدنية، كما كان الحال في السابق لإنفاذ هذا الالتزام، فقد كان لدى الوزارة موقع على شبكة الإنترنت لتقديم الشكاوى بصفة عامة، وإن لم يكن يتصل تحديدا بالانبعاثات من الغاز. وأخيرا، وفقا للجمعية الأردنية لحماية الأرض والبشر،[5] كان يمكن القيام بأنشطة أكثر تشاركية، بالإضافة إلى التوعية في المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني.

المضي إلى الأمام؟

ولم يتم إنفاذ هذا الالتزام في خطة العمل المقبلة. ومن الممكن أن تسعى الالتزامات المقبلة المرتبطة بالمناخ والبيئة في الأردن إلى تحسين القدرة على الوصول إلى البيانات، والشفافية، وآليات المشاركة العامة في وضع وإنفاذ السياسات المناخية.[6] كما يوصي باحث آلية الإبلاغ المستقلة بزيادة الوعي بشأن إنفاذ الخطة الوطنية للنمو الأخضر للأردن، التي نشرتها وزارة البيئة في عام ٢٠١٧.[7]

1 بلال شقرين ، وزارة البيئة، مقابلة هاتفية، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.
2 وزارة البيئة، ميناء انبعاثات غازات الدفيئة، http://moenv.gov.jo/AR/Pages/mainpage.aspx
3 المرجع نفسه.
4 بلال شقرين، مقابلة أجراها باحث آلية الإبلاغ المستقلة، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
5 محمد عارف له، الرابطة الأردنية لحماية الأرض وحقوق الإنسان، مقابلة أجراها باحث في شركة آلية الإبلاغ المستقلة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.
6 بروتوكول بوابة الحدود، البيئة والمناخ، https://www.opengovpartnership.org/policy-area/environment-climate/
7 الخطة الوطنية للنمو الأخضر للأردن، https://www.greengrowthknowledge.org/sites/default/files/A%20National%20Green%20Growth%20Plan%20-%20Jordan.pdf.

١٠ ـ إنفاذ سياسة مصادر البيانات المفتوحة

نص الإلتزام:

تسعى الحكومة الأردنية من خلال تطبيق سياسة مصادر البيانات المفتوحة إلى تسهيل الوصول إلى البيانات التي تملكها الحكومة ما لم تكن معتبرة معلومات سرية أو انتهاكا للخصوصية. ويجب أن تقدم هذه المعلومات بحرية وبدون تكلفة لمستخدميها وفقا لمجموعة من الشروط الواضحة والدقيقة.

الهدف: العمل على تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة في أداء الحكومة واتاحة الفرص للرواد للابتكار في مجال تطوير الخدمات. وتهدف أيضا إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات.

وصف موجز: إنفاذ سياسة مصادر البيانات المفتوحة داخل الحكومة ومؤسساتها المختلفة وتقييم جودة البيانات المقدمة.

المراحل:

1. تشكيل لجنة مشتركة بين مصادر البيانات المفتوحة الحكومية وتضم ممثلين عن وزارة الاتصالات والمعلوماتية والجهات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني.
2. صياغة سياسة تنظم توفير مصادر بيانات مفتوحة للمناقشة مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني.
3. وضع وتقديم سياسات نهائية وتقديمها إلى مجلس الوزراء للاعتماد.
4. الإعلان ونشر المعايير عن إفصاح الحكومة عن مصادر البيانات المفتوحة بما في ذلك الأساليب المستخدمة في جمع ومعالجة وتخزين هذه البيانات.
5. تطوير ونشر أدوات قياس جودة لمصادر البيانات المفتوحة المتاحة والتقارير الدورية ذات الصلة.
6. تصميم برنامج لقياس قدرات الدوائر الحكومية في نشر البيانات المفتوحة للحكومة. إنفاذ برنامج بناء القدرات استنادا إلى نتائج تقييم البرنامج.

المؤسسة المسؤولة: وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: جمعية المصدر المفتوح الأردنية

تاريخ البدء: سبتمبر ٢٠١٦ **تاريخ انتهاء:** ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

نظرة عامة على الالتزام	خصوصية				يتناسب ومبدأ الشراكة الحكومية المفتوحة (كما جاء في النص)				التأثير المحتمل				إكمال		منتصف المدة / نهاية المدة		هل فتحت الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عالي	الوصول إلى المعلومات	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا الإبداع من أجل الشفافية والمساءلة	لا شيء	صغير	متوسط	تغييري	لم يبدأ	محدود	تام	معتبر	أسوأ	لم يتغير	ضئيل	بارز	غير مستحق
١٠. البيانات المفتوحة			✔		✔			✔				✔		✔	✔					✔	

هدف الالتزام:

ويسعى هذا الالتزام إلى جعل البيانات بحوزة الحكومة الأردنية أكثر انفتاحا وإتاحتها للجمهور من خلال تقديمها بحرية ودون أي تكلفة. ويقترح الالتزام إنفاذ سياسة لمصادر البيانات المفتوحة داخل المؤسسات الحكومية، مع إجراء تقييم نوعي للبيانات المقدمة.

الحالة

منتصف المدة: محدود

وقد أنجز هذا الالتزام إلى مدى محدود حيث تم إنجاز أربعة من أصل ستة مراحل رئيسية (المراحل ١ و٢ و٣ و٤) في تقرير منتصف المدة المرحلي. وفي السنة الأولى من الإنفاذ، شكلت الحكومة لجنة مشتركة تضم العديد من أصحاب المصلحة، ضمت ممثلي منظمات المجتمع المدني والحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص (المرحلتين ١٠-١).[1] وصيغت سياسة تنظم توفير مصادر البيانات المفتوحة (المرحلتين ١٠-٢). وزودت الحكومة الباحث بنسخة من سياسة البيانات الحكومية المفتوحة، التي لم تنشر رسميا في ذلك الوقت. ولصياغة هذه السياسة، عقدت الحكومة في البداية مناقشات مع أصحاب المصلحة، فضلا عن ورشة عمل مع جمعية المصادر المفتوحة الأردنية. ثم قدمت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سياسة التشاور العام. وقد أنجز مشروع السياسات النهائية، وقدم إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه (المرحلتين ١٠-٣). إضافة إلى ذلك، تم التأكيد على الإعلان ونشر معايير الكشف الحكومية عن مصادر البيانات المفتوحة، بما في ذلك الأساليب المستخدمة في جمع هذه البيانات ومعالجتها وتخزينها (المرحلتين ١٠.٤).[2]

نهاية المدة: تام

وقد حققت السنة الثانية من الإنفاذ نتائج ملموسة. ووضعت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات لتقييم نوعية المصادر المتاحة للبيانات المفتوحة، بالإضافة إلى نشر التقارير الدورية (المرحلتين ١٠.٥).[3] كما صمموا برامج لقياس قدرة الإدارات الحكومية على نشر مصادر البيانات الحكومية المفتوحة، استنادا إلى نتائج تقييم البرنامج (المرحلتين رقم ١٠.٦). وقد نظرت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صياغة معايير نوعية البيانات وتقييمها، مع مراعاة الدقة، والملاءمة، وإمكانية الوصول، والامتثال القانوني، وفقا للمعايير الدولية. وقد انعكست هذه الاعتبارات في تعليمات بيانات الحكومة المفتوحة بعد الانتهاء من المشروع التجريبي للبيانات المفتوحة.[4]

وفي منتصف عام ٢٠١٦، ومع بداية الالتزام، نظمت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورشات عمل مفتوحة للتوعية بالبيانات لنحو ٤٥ كيانا حكوميا، لتقييم مدى توافر البيانات الحكومية ووضعها. وباستخدام النتائج، عقدت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورشات عمل لمراكز التنسيق لكل دائرة حكومية بشأن كيفية إستخدام برنامج البيانات المفتوحة لنشر مصادر البيانات المتاحة. وأخيرا، أجرت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دراسة إستقصائية للمواطنة لفهم ترتيب الأولويات واختيار مجموعات البيانات التي سيتم إصدارها. وتم نشر الدراسة من خلال قنوات متعددة، منها موقع وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية، وبوابة الأردن ووسائل الإعلام الاجتماعية، وبث القطاع الخاص رسائل إلكترونية بواسطة الشبكة العالمية لمعلومات الإنترنت، ومن خلال أنشطة أسبوع الحكومة المفتوحة التي يقوم بها مركز الحياة راصد.[5]

هل فتحت الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: بارز

التقنية والابتكار: بارز

وقبل هذا الالتزام لم تكن الحكومة لديها سياسة عامة بشأن مصادر البيانات المفتوحة. ومنذ إنفاذ هذا الالتزام، حدث تغيير معتبر في انفتاح الحكومة، حيث وفرت عملية إنفاذ الأساس والدعم لمختلف الوكالات الحكومية لنشر البيانات وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات. وأشرف الالتزام على وضع ونشر سياسة لمصادر البيانات المفتوحة، التي تشمل مساهمات أصحاب المصلحة في المجتمع المدني، مثل الرابطة الأردنية للمصدر المفتوح

ورابطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية - Int@j. وحضرت هذه المنظمات إجتماعات متعددة لأصحاب المصلحة نظمتها وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدمت تعليقات ومساهمات. كما أنشأت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دراسات إستقصائية عامة و نشرت لتقييم أولويات البيانات لدى أصحاب المصلحة. وقد تحقق باحث آلية الإبلاغ المستقلة من أن ٥٤ دراسة إستقصائية قد أنجزت وقدمت من قبل المواطنين.[6] ونتيجة لهذا، انتهى الالتزام أيضا إلى تعزيز التفتح فيما يتصل بمشاركة المواطنين، حيث كان بوسع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص، أن يعبروا عن أولوياتهم ويطلقوا تعليقات على سياسة المصادر المفتوحة. وأخيرا، أجرت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحوثا لتقييم المشهد الحالي، ووضع برنامج لبناء القدرات للدوائر الحكومية استنادا إلى التقييم والملاحظة. وعلى الرغم من أن الإصلاح لا يزال في انتظار موافقة مجلس الوزراء، إلا أن هذا الالتزام قد فتح الحكومة بشكل معتبر حيث وضع الأساس لإنفاذ البيانات المفتوحة والكشف عن المعلومات في الأردن، وأخذ في الاعتبار أولويات وملاحظات مختلف الأطراف المعنية.

المضي إلى الأمام؟

وقد تم إنفاذ هذا الالتزام في خطة العمل الرابعة والغرض الرئيسي منها هو البناء على هذا الالتزام الذي وضع سياسة مفتوحة لمصادر البيانات. وبمجرد الموافقة على السياسة العامة، يعتزم الالتزام ضمان إنفاذها بوسائل مختلفة، مثل القيام بحملة للتوعية وتحسين المهارات الفنية للموظفين العموميين. كما يتضمن مكونا لوضع قياس وطريقة تقييم للبيانات التي تتقاسمها الحكومة.

ويوصي الباحث في إدارة المعلومات بإدراج أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع المدني والمستفيدين النهائيين من هذا الالتزام في مرحلتي التنمية والإنفاذ على حد سواء. كما يوصي بالعمل على وضع إستراتيجية تعزز معايير نشر البيانات وتكفل تبادل البيانات في أشكال جيدة التنظيم وسهلة الاستعمال على الحاسوب، مع بيانات تعريف واضحة، ومتجنبة لنشر المعلومات الشخصية. كما يمكن أن تضع وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إجراءات لضمان إعادة إستخدام البيانات والامتثال للمؤسسات الحكومية.

1 والأعضاء هم: عبد القادر العتاينة، مدير السياسات في وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وأحمد أبو عمارة، مدير برنامج الحكومة الإلكترونية؛ وندى خاطر، رئيسة قسم إستراتيجيات الحكومة الإلكترونية؛ وبتول العيسى رئيس العمليات في الحكومة الالكترونية. كما يوجد مندوبون من الجمعية العلمية الملكية الأردنية والمركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات ودائرة الإحصاء ووزارة التخطيط. وهناك أيضا ثلاثة ممثلين غير حكوميين: أحدهما من القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص والمستشار القانوني معتصم ناصر. وزودت الحكومة باحثة آلية الإبلاغ المستقلة برسالة رسمية تتحقق من تشكيل اللجنة، على الرغم من أنهم كانوا ينتظرون تأكيدا من جميع الأطراف المعنية.

2 تم نشر المعايير مع بقية سياسة البيانات المفتوحة الجديدة ويمكن الاطلاع عليها في الصفحة ٧ من كتاب سياسة مصادر البيانات المفتوحة.

3 مصادر البيانات المفتوحة لوزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، https://data.jordan.gov.jo

4 نشرت التعليمات بعد الموعد المحدد للالتزام، http://moict.gov.jo/uploads/Policies-and-Strategies-Directorate/Legistlation/Instructions/legislation-gov-data.pdf

5 تم التحقق من ذلك لباحث آلية الإبلاغ المستقلة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. نسخة من الدراسة الاستقصائية، http://bit.ly/2WO0tee

6 الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية الأردنية، البيانات المفتوحة، https://jordan.gov.jo/wps/portal/OpenData?lang=en&isFromLangChange=yes#/manageDataSets

الملاحظة المنهجية

ويستند تقرير نهاية الفترة إلى البحوث المكتبية والمقابلات مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين. يعتمد تقرير آلية الإبلاغ المستقلة على نتائج تقرير التقييم الذاتي للحكومة وتقييمات أخرى للتقدم المحرز من جانب المجتمع المدني،[1] والقطاع الخاص، والمنظمات[2] الدولية، والتقرير المرحلي السابق لشركة آلية الإبلاغ المستقلة.

منظمة شركاء الأردن للتعاون المدني هي عضو في شبكة الشركاء العالمية. يعمل الشركاء والأردن على تحقيق تعاون مدني أفضل ومساءلة إجتماعية في الأردن، فضلا عن إستخدام طرق مبتكرة لمواجهة إغلاق الفضاءات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقدمت مساهمات في هذا التقرير أيضا كل من سناء ياسين وميس نمري ومالكول محمد وإيثان ماير - ريتش.

وتهدف الشراكة الحكومية المفتوحة إلى تأمين التزامات ملموسة من الحكومات لتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد، وتسخير التكنولوجيات الجديدة لتعزيز الحكم. وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة للبرنامج الأوروبي لتقييم وضع وإنفاذ خطط عمل وطنية لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة وتحسين المساءلة.

Open Government Partnership

1 http://elections.rasedjo.org/en، تم الوصول إليه فى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩.
2 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الحكومة المفتوحة، http://www.oecd.org/gov/open-government.htm